المرأة الأفريقية والنضال الوطني

دراسة لموقف المرأة الكينية إزاء السياسات الاستعمارية البريطانية ١٩١٣-١٩٥٦

إعداد

د.إيمان رجب زكي تمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر-قسم تاريخ- كلية الآداب -جامعة بني سويف

الإستشهاد المرجعى:

إيمان رجب زكي تمام (٢٠٢١). المرأة الأفريقية والنضال الوطني دراسة لموقف المرأة الكينية إزاء السياسات الاستعمارية البريطانية ١٩١٣ -١٩٥٦. . حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. . مج ١٠:ج ٢. . ص ص ٩٧٣-١٠٦٤

المستخلص:

يسعى هذا البحث لمناقشة قضية مهمة من قضايا المجتمع الأفريقي خلال العهد الاستعماري، وهي قضية إسهام المرأة في التصدي للسياسات الاستعمارية المجحفة بحق الوطنيين. وبالتالي ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه يبحث في تاريخ المرأة الأفريقية الذي لا يزال بحاجة إلى كثير من التقصي والبحث، ليس في حدود الدور الأسري والاجتماعي للمرأة فقط، وإنما بالبحث عن دورها السياسي وآثارها في حركة التحرر الوطني، إذ كانت المرأة فصيلاً مهمًا في الثورات الأفريقية ضد الاستعمار الأوروبي. في

هذا السياق يأتي هذا البحث بعنوان "المرأة الأفريقية والنضال الوطني دراسة لموقف المرأة الكينية إزاء السياسات الاستعمارية البريطانية ١٩١٣-١٩٥٦".

وسوف نناقش هذا الموضوع من خلال عدة عناصر: موقف المرأة الكينية تجاه السياسات المتعلقة بالأرض الزراعية، وموقفها تجاه سياسات العمل الإلزامي، ثم موقفها تجاه السياسة الضريبية، وموقف الكينيات من الحظر البريطاني لختان الإناث، وموقفهن من التدخل البريطاني في عادات الزواج وتقاليده المحلية، وكذلك موقفها تجاه السياسة التعليمية والصحية، وأخيرا نرصد دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو.

كلمات الدالة: كينيا- الاستعمار البريطاني- المرأة الأفريقية- المرأة الكينية.

مقدمة:

حينما خيم شبح الاستعمار البريطاني على كينيا بدأ المستعمر ممارسة جميع سياساته بالكيفية التي تضمن له تحقيق أهدافه، وبدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في حياة الكينيين. وكانت البعثات التنصيرية في مقدمة الوسائل التي استخدمها المستعمر لتحقيق مطامعه وأهدافه الإمبريالية، إذ بدأ المنصرون مهامهم بالتدخل في العادات والتقاليد المحلية للكينيين والتي رأوها تعبر عن رجعية وتخلف؛ فحثوا الأهالي على التخلص من عاداتهم وتقاليدهم، واستبدالها بالتقاليد والعادات الأوروبية. وقد وجد هؤلاء المنصرون في النساء ضالتهم، نتيجة لما أشيع حول المرأة في المجتمعات الاستعمارية بأنها سلبية، وخاضعة، وسهلة الانقياد. وقد تأصل هذا المنظور تجاه المرأة الكينية في الفكر الاستعماري البريطاني[١]. وعلى هذا كانت النساء الكينيات أكثر الفئات التي حاول المنصرون حملها على تغيير العادات والتقاليد الكينية بزعم أنها مجحفة وسببت للنساء الكثير من الاضطهاد والآلام.

[1]Alam, S. M Shamsul: Rethinking Mau Mau in Colonial Kenya, Palgrave Macmillan, New York, 2007, pp.72, 73.

في المقابل رأت المرأة الكينية أن تلك الدعاوى ما هي إلا محاولات حثيثة لفرض مزيد من الهيمنة وانتزاع الكثير من الأراضي، عن طريق التدخل في الشئون القبلية وزعزعة استقرار الأسرة الكينية، وإضعافها، وضرب وحدتها في مقتل، لكن المرأة الكينية فاجأت الجميع بحسها القومي، وفهمها لخبايا تلك السياسات الاستعمارية وأهدافها الحقيقية، فرفضتها جملة وتفصيلاً؛ لتيقنها بأن السياسة الاستعمارية تصب في خدمة مصالح الأقلية البيضاء على حساب الأغلبية الكادحة من الوطنيين؛ ولذا فلا عبرة بما كان يردده الساسة البريطانيون من أقوال تخالف هذا الجوهر أو تتحدث حديثًا مزعوما عن رعاية مصالح الوطنيين والعمل على ما فيه خيرهم ورفاهيتهم.

ورغم ذلك، لم تعط الدراسات المتعلقة بالحركات الوطنية الأفريقية ضد الاستعمار، للمرأة الأفريقية حقها كشريكة للرجل في النضال والكفاح الوطني ضد الإمبريالية، وفي أحسن الأحوال لم يأت الحديث عن دور المرأة الأفريقية في هذا الكفاح اللهم إلا في إشارات عابرة تغمط حقها أكثر من أن تبرزه.

وفي حالة المرأة الكينية وبالرغم من دورها المؤثر الذي ستكشف عنه هذه الدراسة تركزت غالبية الدراسات حول مساهمة المرأة في النضال الوطني أثناء ثورة ماو ماو في الخمسينيات رغم أن دور المرأة الكينية ومساهماتها النضالية بدأت مع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، واشتدت وتيرة الدور النسوي مع ظهور السياسات البريطانية المجحفة بحق الوطنيين. وكانت محصلة هذا غلبة الحديث عن الزعماء الوطنيين والقادة والثوريين من الرجال دون إيلاء أهمية موازية للزعامات النسائية أو حتى تخصيص بعض الدراسات التي تكشف عن طبيعة مشاركة المرأة الأفريقية في الكفاح الوطني ضد الاستعمار الغربي، وهي التي ساندت الرجال، وأنجبت الشجعان وحملتهم على الخروج لمواجهة المعتدي، وتحملت عبء المسئوليات الأسرية في المنزل وقت اندلاع حركات المقاومة، ولم تسمح لدعايات

المستعمر من أن تنال من وحدة الأسرة أو القبيلة، كما لم تسمح بالمساس بالعادات والتقاليد المحلية الأصيلة، فضلاً عما أدته من أدوار لوجستية أسهمت في إمداد المقاتلين بالمعلومات والطعام والشراب والملابس ووفرت المأوى، وفوق كل هذا أسهم الكثيرات من الكينيات بأدوارٍ قتالية وبرزت بعض الزعامات النسائية التي قدمت أدوارًا بطولية أثارت دهشة المستعمر وجعلته يصب جم غضبه على النساء بعدِّهم عنصرًا فاعلاً في المقاومة الوطنية، فاستهدفتهم البنادق تمامًا كما استهدفت الرجال.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يبحث في تاريخ المرأة الأفريقية الذي لا يزال بحاجة إلى الكثير من التقصي والبحث، ليس في حدود الدور الأسري والاجتماعي للمرأة فقط، وإنما بالبحث عن دورها السياسي وأثرها في حركات التحرر الوطني. فالمعلومات المتوافرة عن المرأة في أفريقيا لا تزال حبيسة الدراسات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية، ولذا تدخل غالبية البحوث المتعلقة بالمرأة الأفريقية ضمن دراسات التنمية البشرية والأنثروبولوجيا بدلاً من التاريخ.

جاء هذا القصور مؤسسًا على نظرة ضيقة استهانت بمدى قدرة المرأة الأفريقية على صنع السياسات، والتعاطي مع الأحداث السياسية المهمة التي ألمت ببلدانها، هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض البحوث الغربية تمتدح الأدوار السياسية للنساء في أوروبا، ففي دراسة أعدتها ديانا بيتمان Deanna Pittman حول "دور المرأة البريطانية في صنع السياسة

الاستعمارية: ختان الإناث وتعليم الإناث في كينيا ١٩٢٩-١٩٣٩"[٢]، أبدت ديانا إعجابها البالغ بالدور القيادي للمرأة البريطانية في توجيه مسار السياسة الاستعمارية البريطانية في المستعمرات الأفريقية خلال القرن العشرين، ورأت أنه رغم سيطرة الرجال من أمثال ديفيد ليفنجستون، وسيسل رودس، ولوجارد، وإيان سميث، واللورد ديلامير، وغيرهم في توجيه السياسة الاستعمارية البريطانية، فإن دور المرأة البريطانية كان قياديًا وبارزًا.

وعلى هذا تبحث هذه الدراسة في الدور القيادي والمؤثر للمرأة الأفريقية عامة والكينية تحديدًا في مجابهة السياسات الاستعمارية المجحفة بحق الأفارقة، وأنه برغم بروز وغلبة دور المناضلين الأفارقة وزعماء حركات التحرر الوطني من الرجال أمثال عبد الناصر، ونكروما، وسيكوتوري، وجومو كينياتا، ونيريري، وغيرهم؛ فإن المرأة الأفريقية أسهمت بفاعلية كبيرة في دعم حركات التحرر الوطني وكانت فصيلاً مهمًا في الثورات الأفريقية ضد نير الاستعمار الأوروبي.

في ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة للكشف عن موقف المرأة الكينية إزاء سياسات الاستعمار البريطاني في كينيا خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٣، و ١٩٥٦؛ لتبحث عن وسائل المستعمر لاستهداف المرأة، والدعاوى الخاصة بالعمل على تحسين أوضاعها ورفاهيتها حسبما ادعت الإدارة الاستعمارية البريطانية على صفحات تقاريرها الوثائقية، ومدى واقعية تلك الوسائل، وموقف المرأة الكينية تجاه سياسات المستعمر فيما يتعلق بالأرض الزراعية، والعمل الإلزامي، والضرائب، وحظر ختان الإناث، وموقفها من التدخل في عادات الزواج وتقاليده المحلية, وكذا موقفها من السياسات البريطانية في مجالي التعليم والصحة الخاصة

[2]Pittman, Deanna: British Women's Roles in Colonial Policy-Making: Female Circumcision and Female Education in Kenya, 1929-1939, PhD Loyala Marymount University, 2015, p.3.

بالنساء. وأخيرًا يتوج هذا كله بالبحث عن دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو التي اندلعت عام ١٩٥٢، وهو دور ارتبط بطبيعة الحال بموقفها من السياسات الاستعمارية المذكورة، بل هو محصلة نهائية لموقف المرأة منها.

أسباب اختيار الفترة الزمنية للدراسة:

تبدأ الدراسة بعام ١٩١٣ لأنه يمثل بداية تبلور الوعي القومي الكيني، وبدأ معه بروز دور المرأة في النضال الوطني، حيث شهد دور المرأة الكينية في انتفاضة قبائل الجيرياما ضد الحكم الاستعماري، ورفض النساء للسياسات الاستعمارية، ذلك الدور الذي ازدادت قوته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. أما اختيار عام ١٩٥٦ لتنتهي به هذه الدراسة فيرجع إلى توقف الأعمال القتالية لثوار ماو ماو من الرجال والنساء، بعد قيام بريطانيا بقتل عشرات الآلاف، واعتقال الكثيرين.

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات السابقة التي أفادت هذا البحث كثيرًا، لكنها اهتمت غالبًا بدراسة موقف المرأة الكينية تجاه مسألة محددة وفي فترة محددة:

من هذه الدراسات، دراسة **Wipper, Audrey**، وعنوانها:

Kikuyu Women and the Harry Thuku Disturbances: Some Uniformities of Female Militancy, Journal of the International African Institute, Vol. 59, No. 3 (1989).

وتعرض هذه الدراسة لموقف نساء الكيكويو تجاه معارضة المناضل الكيني هاري ثوكو ابن قبيلة الكيكويو للسياسات الاستعمارية في عام ١٩٢١، كأحد مظاهر مقاومة النساء للاستعمار.

ومن الدراسات التي اهتمت بأحد جوانب الموضوع المطروح للبحث وهو موضوع ختان الإناث، والزواج والحياة الجنسية وتدخل الإدارة الاستعمارية فيه، دراستين أعدهما **Thomas, Lynn**، بعنوان:

- Politics of the Womb: Women, Reproduction, and the State in Kenya, The Regents of the University of California, USA, 2003.
- Imperial Concerns and Women's Affairs: State Efforts to Regulate Clitoridectomy and Eradicate Abortion in Meru, Kenya, c. 1910-1950, The Journal of African History, Vol. 39, No. 1, 1998.

يناقش Lynn في دراستيه تدخل الإدارة الاستعمارية البريطانية في الحياة الجنسية للمرأة الكينية، وأسباب هذا التدخل، وموقف المرأة الكينية منه.

وفي نفس الاتجاه تأتي دراسة: **Shadle, Brett. L**، بعنوان:

"Girl Cases": Marriage and Colonialism in Gusiiland, Kenya 1890-1970, Heinemann, Portsmouth, USA, 2006.

فضلاً عما سبق، ركزت بعض الدراسات على دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو، ومنها دراسة **Presley, Cora Ann**، بعنوان:

The Mau Mau Rebellion, Kikuyu Women, and Social Change, Canadian Journal of African Studies, Vol. 22, No. 3, 1988.

وكذلك دراسة **Gachihi, Margaret Wangui** وعنوانها:

The Role of Kikuyu Women in the Mau Mau, Master Thesis, University of Nairobi, 1986.

وتناقش هاتان الدراستان دور نساء الكيكويو في ثورة ماو ماو، والمساهمات المحورية للمرأة الكينية في النضال ضد الاستعمار البريطاني، وردة فعل المستعمر، سيما احتجاز الآلاف من النساء واعتقالهن أثناء الثورة.

بالنظر في تلك الدراسات السابقة وموضوعاتها يتضح أنها تناولت بعض الجوانب فقط من القضية التي نطرحها للبحث، وهي جوانب جد مهمة استفادت منها الدراسة في الكشف عن بعض الخبايا التي لم تفصح عنها الوثائق، لكنها قدمت صورة جزئية للموضوع؛ لذا تسعى الدراسة التي نحن بصددها إلى تقديم صورة مكتملة عن موقف المرأة الكينية تجاه السياسات الاستعمارية البريطانية من خلال البحث عن الأطر التي أسهمت في تكوين المراحل النضالية للمرأة الكينية، والتحولات التي قادتها لتقف جنبًا إلى جنب مع الرجال لمجابهة النفوذ الاستعماري منذ عام ١٩١٣ وصولاً لدورها في أحداث ثورة ماو ماو بين عامي ١٩٥٢، و ١٩٥٦.

ولهذا الغرض، قُسم الموضوع لعناصر عدة؛ أولاً يؤطر للسياسة الاستعمارية المتعلقة بالأرض الزراعية وأثرها في تأسيس موقف المرأة تجاه تلك السياسة، بل وتجاه مجمل السياسات الاستعمارية الأخرى، ويتمحور العنصر ثانيًا حول سياسات العمل الإلزامي وموقف المرأة الكينية منه؛ بينما نعرض في ثالثًا لموقف المرأة من السياسات الجبائية، ثم لموقفها من حظر ختان الإناث في رابعًا، ومن التدخل البريطاني في عادات الزواج وتقاليده المحلية، وموقف المرأة منه في خامسًا، ثم موقفها إزاء السياسة التعليمية والصحية في سادسًا، وأخيرًا يشرح العنصر سابعًا دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو.

أولاً- موقف المرأة الكينية إزاء السياسات المتعلقة بالأرض الزراعية:

كانت السياسات الاستعمارية البريطانية إزاء مسألة ملكية الأرض الزراعية في كينيا أحد أبرز دلائل النهب الاستعماري، وواحدة من مقومات الحراك الثوري الوطني في كينيا؛ إذ ترتب على انتزاع الأرض من ملاكها الكينيين عدة مآسٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ الأمر الذي جعل المرأة الكينية في مقدمة صفوف الثوار، لأنها جزءًا أصيلاً من النسيج الاجتماعي الكيني الذي تضرر بفعل سوء الإدارة الاستعمارية، وأدى هذا إلى إسهام المرأة الكينية بدور محوري في مجابهة السياسات الاستعمارية.

منذ أن أعلنت بريطانيا حمايتها على كينيا في عام ١٨٩٥، أصبحت كل الأراضي الكينية في قبضة التاج البريطاني. وبدأت الإدارة الاستعمارية تشجع هجرة المستوطنين البيض إلى كينيا، فأقبل أولئك المستوطنون بأعدادٍ غفيرة[٣]، وسيطروا على كل مناطق المرتفعات التي تحوي أخصب الأراضي الزراعية وأجودها[٤]؛ فأصبح أصحاب الأراضي من الوطنيين

---

[٣] انظر جدول خاص بأعداد الوافدين من المستوطنين البيض، بالملاحق.

[٤] عبد العزيز كامل: قضية كينيا، المكتبة الثقافية، دار العلم، القاهرة، ١٩٦١، ص٣٢.

في عام ١٩٠٢ صدر قانون يسمح بنقل ملكية أراضي التاج من حكومة المحمية إلى المستوطنين البيض في حدود ١٠٠٠ فدان، مع السماح بتأجيرها مدة ٩٩ سنة تعود بعدها الأرض إلى حكومة المحمية، ثم صدر قانون آخر عام ١٩١٥ يعضد القانون السابق. وأدت هذه القوانين إلى مزيد من عمليات الانتزاع لأراضي الوطنيين، سيما أن الحكومة الاستعمارية زعمت أن أراضي المرتفعات لا مالك لها؛ وأنها لا تدخل في ملكية القبائل، وخاصة قبائل الكيكويو التي اعتادت زراعة المساحات المملوكة لها في أراضي المرتفعات، ثم تتركها حين تقل خصوبتها وتتجه لزراعة مساحات أخرى، بقصد العودة إلى أراضيها في المرتفعات بعد استعادة خصوبتها.

مستأجرين، سيما في ظل ما جرى من نقل للقبائل الأفريقية وطردها من أراضيها وإحلال الأوروبيين محلها[٥]، فتم نقل قبائل الكيكويو إلى أراضٍ احتياطية مملوكة للتاج البريطاني[٦]؛ لأنهم كانوا يعيشون في المنطقة عالية الخصوبة بين نيروبي وجبل كينيا[٧]. كما تم نقل قبائل الماساي، والأكامبا من مناطق سكناهم وانتزعت منهم ملايين الأفدنة لصالح المستوطنين البيض في الفترة ما بين عامي ١٩٠٦، ١٩٢٢[٨]، ونتج عن ذلك نقص حاد في ممتلكات القبائل من الأراضي.

عبد الرازق مطلق الفهد: حركات التحرير الوطنية الأفريقية منذ بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٢٧١، ٢٧٢.

وقد نفى جومو كينياتا تلك المزاعم، وأكد على أن تملك الأرض كان يخضع للنظام القبلي، بحيث يكون لكل قبيلة ملكيتها من الأرض الزراعية التي كان لها قيمتها الكبيرة في نظر الكينيين، فهي التي تمدهم باحتياجاتهم المادية اللازمة للحياة، ومن خلالها يكتسب الفرد الرضاء والقناعة، فضلاً عن أن هذه الأرض هي التي دفن فيها الأجداد، وهي الأم الحقيقية للقبيلة تطعم أبنائها، وتضم أرواح الموتى منهم.

Kenyatta, Jomo: Facing Mount Kenya: the Tribal Life of the Gikuyu, Mercury Books, London, 1938, pp.20-21.

[٥] نبيل بدر: جومو كينياتا (مذاهب وشخصيات)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص١٥؛ هيفاء أحمد يونس: النظام السياسي الكيني، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٢٨، ٢٠٠٥، ص١٢٥.

[6] Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya: The "Woman's Affair" that wasn't, Ufahamu, A Journal of African studies, Vol. 28, No. (2-3), 2000, p. 109, Ambler, Charles H: The Renovation of Custom in Colonial Kenya: The 1932 Generation Succession Ceremonies in Embu, Journal of African History, Vol. 30, No.1, 1989, p.143.

[7] WO 287/137: Kenya Military Report, 1939, pp. 18,19.

[٨] نبيل بدر: مرجع سابق، ص١٥؛ هيفاء أحمد يونس: مرجع سابق، ص١٢٥.

ورغم انتزاع مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة من أيدي ملاكها الأصليين، فإن هذه الأراضي كانت تزيد زيادة كبيرة على حاجة الأوروبيين في الوقت الذي حُرم فيه الأفارقة في معازل وطنية، وبلغت نسبة البيض بالنسبة للسود ١ إلى ٢٥٠، أي أن نسبتهم لم تكن تتعد ٠,٤٪ في عام ١٩٢٧[٩]. وبهذا سيطر حوالي ٤٠ ألف أوروبي على ما يزيد على ١٦ ألف ميل مربع من أخصب الأراضي، وهو ما بلغ نسبته ٢٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، والباقي امتلكه خمسة ملايين أفريقي[١٠].

في الواقع استندت مسألة التوزيع غير العادل للأرض في كينيا على أسس عنصرية، وقامت سياسة التمييز هذه على أساس أن الأوروبي يستفيد من الأرض ويحسن استغلالها، وأن الأفريقي لا يجيد هذا[١١]. وعلاوة على ذلك، فهناك ثمة خطاب عنصري صاغه المستوطنون والمسئولون الاستعماريون يزعم كسل رجال الكيكويو وإحجامهم عن الزراعة، والاعتماد على النساء، وجهل المزارعين بتطوير ظروف إنتاجهم؛ ليعززوا الاستنتاج الاستعماري بأن الأراضي الكينية الخصبة ستضيع ما لم تكن تحت السيطرة الأوروبية[١٢].

بيد أن مثل هذه التفسيرات توضح العنصرية المقيتة، وتبرز عدم إدراك المسئولين الاستعماريين للواقع القبلي الكيني، وقيمة الأرض بالنسبة للقبيلة، إذ لم يكن حرمان الأفارقة من أرضهم يمثل مجرد انتكاسة اقتصادية تتمثل في حرمان القبائل الكينية من مصادر

---

[٩] جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٤٤.

[١٠] عبد الغني عبد الله خلف الله: مستقبل أفريقيا السياسي، مؤسسة الطباعة الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٦١، ص٢٠٤؛ هيفاء أحمد يونس: مرجع سابق، ص١٢٥.

[11] Buell, Raymond Leslie: The Native Problem in Africa, Macmillan Company, New York, 1928, p. 324, Luongo, Katherine: Op.cit, p. 109.

[12] Luongo, Katherine: Op.cit, p. 110.

عيشها، بل أدى انتزاع الأراضي من ملاكها، وطرد القبائل ونقلهم من مواطنهم إلى حرمان القبائل الكبرى، سيما الكيكويو من الرمز المادي الذي يربط العائلة بالقبيلة، وأدى هذا إلى هدم الأسس الاجتماعية والأخلاقية في حياة الأفريقيين(١٣).

في ضوء ما سبق، كانت السياسات المتعلقة بالأرض أحد مقومات الثورة الكينية، إذ كشفت تلك السياسات عن الأهداف الحقيقية وليست الظاهرية للاستعمار البريطاني، وبدأت الجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية تطالب بحق الكينيين في استرداد أرضهم، أو التعويض المناسب عنها على أقل تقدير. فقد رفع جونستون كينياتا الأمين العام لرابطة الكيكوكو المركزية عريضة شكوى باسم الرابطة مؤرخة في ١٥ أبريل عام ١٩٣٠، إلى اللورد باسفييلد Passfield وزير الدولة للمستعمرات (٧ يونيو١٩٢٩- ٢٤ أغسطس١٩٣١)؛ تضمنت عددًا من الالتماسات لرفع الظلم عن شعب كينيا عامة، والكيكويو خاصة، من هذه المطالب وقف عمليات انتزاع الأراضي التي تجري بشكل ممنهج وحرمان الأسر الكينية من مصادر عيشها وممتلكاتها(١٤). واعتمدت رابطة كيكويو المركزية على القلق الشعبي إزاء التهجير، وانتزاع الأراضي من أيدي ملاكها، والسلامة الاجتماعية والثقافية والدينية التي سعى الاستعمار لخلخلتها(١٥).

لقد أصبح الكثيرون من الكيكويو وأبناء القبائل الأخرى مشردين، يتجولون في كينيا بلا مأوى بسبب طردهم من أراضيهم دون أي تعويض على الإطلاق(١٦). ورغم ذلك استمر

---

(١٣) كلود فوتييه: أفريقيا للأفريقيين، ترجمة أحمد كمال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٧.

(14) CO 533/395/6: Message from Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), To Lord Passfield (The Secretary of State for the Dominions and Colonies, London), 15th April, 1930.

(15) Luongo, Katherine: Op.cit, p. 109, Ambler, Charles H: Op.cit, p.143.

(16) CO 533/395/6: Message from Johnstone Kenyatta, Loc.cit.

انتزاع الأراضي من الكينيين وبحلول عام ١٩٣٦ كانت المحصلة هي فقد حوالي ١١٠ ألف شخص لأراضيهم، مما يعني تشريد أسرهم(١٧).

أدى اغتصاب الأرض من الكينيين الذين كان أغلبهم يعمل بالزراعة إلى فقدانهم المصدر الرئيس لمعيشتهم، وتكدسوا في المناطق التي خصصتها لهم بريطانيا، وأصبح الوطنيون الذين كانوا يشكلون نصف المجموع الكلي للسكان محصورين في مساحة لا تتعدى ٤ % من إجمالي مساحة كينيا، وخصصت لهم مساحات ضيقة من الأرض الزراعية؛ فاضطروا لإرهاق التربة للحصول على احتياجاتهم الغذائية منها(١٨).

أما عن موقف المرأة تجاه مسألة الأرض، فلم يكن هناك دور منفصل يمكن تمييزه عن الموقف الجماعي للقبائل الكينية، باستثناء الدور الذي قامت به السيدة منيازي وامينزا Mnyazi wa Menza، وشهرتها مكاتيليلي وامينزا Mekatilili Wa Menza التي حملت نساء قبائل الجيريامـا على القيام بحركة معارضة نسوية قوية ضد البريطانيين في عام ١٩١٣، واعترضت على سياسة الإدارة الاستعمارية بمصادرة الأراضي الخصبة في وادي نهر ساباكي، وإجلاء أصحابها عنها، فقادت ثورة بسبب السياسات المتعلقة بالأرض، بالإضافة إلى المساوئ الأخرى للإدارة البريطانية(١٩).

---

(17) CO 533/466/2: Re. Kenya Land Commission's Recommendations, Kenya, Nairobi, 29th April, 1936.

(١٨) عبد العزيز كامل: مرجع سابق، ص٥١؛ رباب محمود عبد الحميد: جومو كينياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٦.

(19) Brantley, Cynthia: The Giriama and Colonial Resistance in Kenya 1800-1920, University of California press, United States of America, 1981, p.85, Oluoch, Fred: Mad Woman who Rattled the British, Daily Nation, Thursday, June 6, 2013,

كانت مسألة الأرض تمثل عصب الخلاف الكيني مع الإدارة الاستعمارية، فمع استشراء الظلم الواقع على الأسر الكينية ومع حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في غالبية المقاطعات الكينية خلال العقود الأولى من القرن العشرين، لم يكن أمام المرأة الكينية سوى تعظيم الإنتاج الزراعي على المدى القصير على حساب المحاولات المزعومة للحفاظ على خصوبة الأراضي على المدى الطويل، فقامت بتحدي تلك المحاولات وأسهمت بدور مهم في الزراعة بقصد تغطية الحاجات المعيشية لأسرتها، ولم تكن المرأة ولا الفلاح الكيني مسئولاً عما أصاب الأراضي الزراعية التي خصصت للوطنيين من تدهور وفقر خلال الفترة الاستعمارية، بل كان هذا نتيجة لسلب الوطنيين أرضهم ومنحهم مساحات محدودة من الأراضي يعيشون بالكاد على إنتاجها(٢٠).

وعندما أصبح تدهور التربة شاغلا رئيسًا للإدارة الاستعمارية في كينيا منذ الثلاثينيات وحتى الخمسينيات، كان على الإدارة الاستعمارية العمل على حل هذه المشكلة الخطيرة إذا أرادت الحفاظ على مصالحها ومصالح المستوطنين البيض الذين تزايدت مخاوفهم نتيجة سوء حالة الأرض، وهو ما استدعى حظر انتشار زراعة محصول واحد وعدم تخصيص المزيد من الأراضي للأفارقة بزعم سوء استخدامهم وإرهاقهم لها، وأصبحت تلك المزاعم، سلاحًا يستخدمه المستوطنون في ضمان ملكية الأرض، وإقناع الحكومة الاستعمارية في نيروبي بمواصلة دعم

Carrier, Neil & Nyamweru, Celia: Reinventing Africa's National Heroes: the Case of Mekatilili, A Kenyan Popular Heroine, Vol.115, Issue.461, 2016, p. 607.

(20) Mackenzie, Fiona: Political Economy of the Environment, Gender and Resistance Under Colonialism: Murang'a District, Kenya 1910–1950, Canadian Journal of African Studies, Vol. 25, No. 2, 1991, p.229.

الزراعة الاستيطانية؛ من ثم أصبحت مقاومة تلك المخططات التي تزعم الحفاظ على التربة مسألة ملحة في الكفاح ضد الإدارة الاستعمارية منذ ثلاثينيات القرن العشرين[٢١].

فمنذ مطلع الثلاثينيات نفذت إجراءات الحفاظ على التربة دون إجبار. غير أن قرار الحكومة عام ١٩٣٦ أعطى الزعماء والرؤساء سلطة إصدار الأوامر التي تلزم الرجال القادرين جسديًا على اتخاذ تدابير للتعامل مع تدهور التربة؛ مما أدى إلى حدوث فجوة بين الرؤساء والفلاحين، سيما في تلك المواقع التي طبقت فيها تدابير الحفاظ على التربة بأقصى قدر من الصرامة، إذ تطلبت تلك العملية عمل مصاطب ضيقة ومرتفعة. وكانت متطلبات العمل مرهقة جدًا، فعلى سبيل المثال، طلب مسئول الزراعة في مقاطعة مورانجا من المجلس المحلي في عام ١٩٤٣ النظر في اقتراح يقضي بإلزام المواطنين رجالاً كانوا أو نساءً بتنفيذ عمل قسري غير مدفوع الأجر لمدة عشرة أيام في الشهر للإسهام في العمل المناهض لتدهور التربة.

حيال ذلك الأمر، عبر النساء عن غضبهن واستياءهن الشديد نتيجة لإجبارهن وأزواجهن على الأعمال الشاقة ضمن التدابير المتخذة للحفاظ على التربة، سواء بالعمل في بناء المصاطب، أو القيام بالحفر[٢٢].

في ضوء ما سبق، ومع نهايات عقد الأربعينيات بدأت بوادر الثورة تطل بوجهها، فخلال عامي ١٩٤٧، و ١٩٤٨ بدأت انتفاضات شعبية لمقاومة السياسات المزعومة للحفاظ على التربة في منطقة فورت هول بالمقاطعة الوسطى، وثار فلاحوا الكيكويو ثورة عارمة وصفت بأنها نقطة تحول في العلاقات الكينية مع المستعمر. ولم تكن المرأة الكينية بمعزلٍ

(21)Ibid, p.226.

(22)Ibid, pp. 233, 239.

عن تلك الأحداث فقامت بثورة عام ١٩٤٨ سميت "ثورة المرأة"، وكان أحد أسباب هذه الثورة الاحتجاج على السياسات الاستعمارية التي سلبت الوطنيين أرضهم، وضد سياسات الحفاظ على التربة.

ويعلق البعض على هذه الثورة النسوية بأن مشاركة المرأة للرجل في الانتفاضات في الساحات العامة قد تبدو غريبة للوهلة الأولى، ولكن العمل الجماعي الذي اعتادته المرأة الكينية خلال حقبة ما قبل الاستعمار كان تجربة يمكن للمرأة أن تستثمرها في الحشد والتكاتف ضد مساوئ الإدارة الاستعمارية التي تسببت في تغيير طبيعة المشاركة السياسية للمرأة. فأصبح العمل العلني الذي قامت به المرأة في عام ١٩٤٨، وهو "ثورة المرأة"، جزءًا لا يتجزأ من الاحتجاج العام ضد النظام الاستعماري[٢٣].

ثانيًا- موقف المرأة الكينية إزاء سياسات العمل الإلزامي:

ارتبط العمل الإلزامي للمرأة الكينية خلال الحقبة الاستعمارية بالنشاط الزراعي تحديدًا، إذ كان إجبار النساء على العمل في الزراعة مسألة مهمة بالنسبة للاستغلال الإمبريالي؛ فالعمل الإلزامي أملته اعتبارات عدة، منها أن المرأة الكينية – كما هو الحال في معظم أفريقيا الشرقية، ووسط أفريقيا– كانت الأكثر عملاً في الزراعة، بينما تركزت أنشطة الرجال في تربية الماشية والرعي، وينطبق هذا على نساء الكيكويو[٢٤]، ونساء الماساي اللاتي اشتغلن بالزراعة، بينما اختص الرجال بالرعي[٢٥].

---

(23) Ibid, pp: 228-229, 248-249.

(24) Vidrovitch, Catherine Coquery: African Women: A Modern History, Translated by: Raps, Beth Gillian, Westview Press, USA, 1997, p.12, Von Bülow, Dorthe & Sorensen, Anne: "Gender and Contract Farming: Growing Tea in Kenya", In:

يؤكد أهمية نساء كينيا في العمل أيضًا أن كلاً من الكيكويو، والكافيروندو يعدان من أكثر القبائل دعمًا لسوق العمل، وبحسب الوثائق البريطانية عام ١٩٣٩ كان هناك حوالي ٣٠ ألف امرأة من هاتين القبيلتين يعملن في مجالي الزراعة والرعي(٢٦).

جاء عمل المرأة الكينية في الزراعة نتاجًا للتقاليد المحلية التي تقضي بأنه بمجرد زواج الفتاة كان زوجها يمنحها قطعة من الأرض قريبة من منزل الزوجية تقوم بزراعتها وتعهدها حتى حصاد المحصول؛ لأنها شريكة للرجل في العمل من أجل الحصول على المال للإنفاق على أسرتها وأطفالها، وأحيانًا كانت تقوم بمساعدة زوجها في مزرعته، فالزراعة بشكلٍ عام وفقًا لهذه التقاليد كانت مسئولية المرأة وليس الرجل(٢٧).

ومن الاعتبارات التي استندت إليها الإدارة الاستعمارية في فرض العمل الإلزامي على النساء، الحاجة لتوفير الكثير من الأيدي العاملة للعمل في مزارع المستوطنين البيض، فبعدما أمعنت السياسات الاستعمارية في انتزاع أجود الأراضي وأخصبها من أيدي الوطنيين، ومنحتها للمستوطنين البيض(٢٨) على النحو الذي سبق تبيانه؛ بدأت المنشورات الدورية تطالب الموظفين الحكوميين بتوفير العمال، وحثهم على العمل. وفي المزارع القريبة من المناطق التي يقطنها الوطنيون جرت مطالبة النساء والأطفال بالعمل في تلك المزارع، وكانت هذه

Turshen, Meredeth (Editor): African Women: A Political Economy, Palgrave, MacMillan, USA, 2010, p.77.

(25) Vidrovitch, Catherine Coquery: Op.cit, p.12.

(26) WO 287/137: Kenya military report, Loc.cit, p. 24.

(27) Tuweiq, Susan Salem: Women as Doubly Opperessed under Colonization: A Study of Four Novels by Nugugi Wa Thiong'o, Master of Arts in English Literature and Criticism, Yarmouk University, 2011, p.4 .

(28) Gray, Leslie & Kevane, Michael: Diminished Access, Diverted Exclusion: Women and Land Tenure in Sub-Saharan Africa, African Studies Review, Vol. 42, No. 2 (Sep., 1999), p.24.

المطالبات والمنشورات تنطوي على الإجبار، ولذا عمد الموظفون الأوروبيون والرؤساء المحليون إلى إكراه النساء والضغط عليهن للعمل في مزارع البيض[٢٩].

هكذا جرى إجبار المرأة على العمل في زراعة المحاصيل النقدية، سيما الشاي والبن، بناء على خبرتها في أعمال الزراعة، وحاجة مزارع البيض إلى الكثير من الأيدي العاملة[٣٠].

لم تكن المرأة الكينية محل استغلال السلطات الاستعمارية في الزراعة فقط، بل أُجبرت على العمل في مشروعات الحكومة فيما يتعلق بإنشاء الطرق وتعبيدها، وغيرها من الأعمال الأخرى؛ بسبب قلة عدد العمالة من الذكور، فجرى إكراه كبار السن والنساء والأطفال في كثير من الأحيان، بالرغم من أن مرسوم الطرق لعام ١٩١٠، ومرسوم السلطة الوطنية لعام ١٩١٢ تضمن إلزام الذكور دون الإناث على العمل[٣١]. فما هو موقف الكينيات من تلك السياسات التعسفية ؟

لم تقف المرأة الكينية مكتوفة اليدين أمام تلك السياسات القهرية للمستعمر الذي لم يكتف بسلب الأرض من أصحابها وتمليكها للبيض بل عمد إلى إرغام الوطنيين رجالاً ونساءً على العمل في تلك الأراضي، بل وإرغامهم على العمل في بعض المشاريع الحكومية مقابل أجور زهيدة لا تكفي لسد أبسط حاجاتهم المعيشية. وأقدم مثال يوضح دور المرأة الكينية في

---

[٢٩] راشد البراوي: ماو ماو ثورة الأحرار في كينيا، النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٣، ص ص٥٢، ٥٣.

[30] Von Bülow, Dorthe and Sorensen, Anne: Op.cit, p.72.

[31] Okia, Opolot: The Northey Forced Labor Crisis, 1920-1921: A Symptomatic Reading, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 41, No. 2, (2008), pp.275, 289.

التصدي لتلك السياسات ما قامت به نساء قبائل الجيرياما[٣٢]، ويبرز في هذا الإطار دور السيدة مكاتيليلي التي حملت نساء قبيلة الجيرياما على رفض مطالب مستر تشارلز هوبلي Charles Hobley مفوض مقاطعة مالينـدي (١٩١٢-١٩١٩)، بالعمل في المشروعات الحكومية في مدينة جراشي Garashi في يونيو عام ١٩١٣، كما إنها حثت رجال الجيرياما على عدم العمل في مشروعات البريطانيين، وعدم التعاون معهم. ثم قامت بتجميع النساء وتحديد مظالمهن[٣٣].

تمتعت مكاتيليلي بكاريزما متميزة، وكانت متحدثًا فعالاً وعاطفيًا نجحت في كشف مظالم المستعمر، واكتسبت شعبية كبيرة بين الجيرياما، ونجحت في أن تأخذ عليهم العهد، وأقسموا لها بألا يتعاونوا مع البريطانيين[٣٤]. ونتيجة لذلك ألقت السلطات المحلية بإيعاز من

---

[٣٢] قبائل الجيرياما هي إحدى قبائل من شعوب ميجيكندا التابعة للبانتو تسكن بين مدينة مومباسا ونهر سباكي، رغيد هيثم منيب: جومو كينياتا حياته ودوره السياسي في كينيا ١٨٩٣-١٩٧٨، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٥، العدد٢، ٢٠١٩، ص١٠٦٧.

[33]Ngũgĩ wa Thiong'o: Wrestling with the Devil: A Prison Memoir, The New Press, United States of America, 2018, p.65, Oluoch, Fred: Op.cit.

[34] Hunt, Nancy Rose: Placing African Women's History and Locating Gender, Social History, Vol. 14, No. 3 (Oct., 1989), p.362, Brantley, Cynthia: Op.cit, p.88.

لم تكن الكينيات وحدهن اللاتي بادرن برفض السياسات الاستعمارية البريطانية واستنكار ومجابهة المتواطئين مع المستعمر من الأفارقة، فخلال النصف الأول من القرن العشرين عارضت المرأة الأفريقية في أكثر من مستعمرة بريطانية السياسات الاستعمارية المجحفة بحق الوطنيين، مثال ذلك معارضة المرأة في نيجيريا لسياسات فرض الضرائب الباهظة، وتحديدًا في عام ١٩٢٩، كما أعلنت المرأة وخاصة في قبائل الإيبو سخطها ضد الرجال الأفارقة الذين عينتهم بريطانيا لتنفيذ السياسات الاستعمارية. وكانت النتيجة أن أطلق الإداريون والمستعمرون النار على المعارضات، وقتل ما لا يقل عن خمسين امرأة.

Shadle, Brett: The Politics and Histories of Sexual and Gender Based Violence, Journal of Women's History, Volume 26, Number 1, Spring 2014, pp.185, 186.

الإدارة الاستعمارية القبض على بعض النساء المعارضات، وأودعن في السجن؛ فتحركت مكاتيليلي وساعدت زميلاتها المحتجزات على الهرب من السجن(٣٥).

كما أعلنت مكاتيليلي تصديها لسياسات آرثر شامبيون Arthur Champion المفوض المساعد في مقاطعة ماليندي، فرفضت مطالبه التي قدمها للأهالي في اجتماعه معهم في ١٣ أغسطس عام ١٩١٣ والمتعلقة بتخصيص عدد ثابت من العمالة لمزارع المستوطنين. وأثبتت مكاتيليلي قدرة المرأة على التغيير داخل المجتمع، ونجحت في الحشد ضد البريطانيين(٣٦).

بدأت مساعي مكاتيليلي تؤتي ثمارها، إذ حدثت ثورة كبيرة للجيرياما في سبتمبر من عام ١٩١٣، وبعد أن عاد آرثر شامبيون من إجازة طبية، حاول جاهدًا جمع العمال الأفارقة لبناء محطته الجديدة في مدينة نجالو Njalo، لكنه فوجئ بأنه لم يتلق أية مساعدة من الجيرياما، حتى الرؤساء والزعماء الموالين كانوا خائفين من تقديم أي نوع من الدعم أو المساعدة، فلم يستطع الحصول على عمال أو حمالين لبناء محطته الجديدة، وبدأت أحداث التمرد تتصاعد ولاحظها شامبيون بنفسه حينما تجول بين القرى والمدن، ووجد أن محطته التي بناها في مدينة فيتينجيني Vitengeni قد سرقت، والطرق أصبحت غير مؤهلة، ووجد قرى بأكملها فارغة، والمباني الخاصة بالهيئات الإدارية غير مكتملة البناء، وبعضها تم هدمه، وأصبحت المجالس الحكومية غير موجودة. ونتيجة لهذا أصيب شامبيون بالإحباط لأنه لم يتمكن من أداء مهامه فغضب بشدة وأدرك أن نجاح حملة مكاتيليلي هو السبب، فأمر بإلقاء

(35)Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.72.

(36) Carrier, Neil & Nyamweru, Celia: Op.cit, pp. 606-607.

القبض عليها بالقرب من مدينة جاراشي Garashi[٣٧]، وتم ترحيلها في نوفمبر عام ١٩١٣ لمنطقة جوسيلاند على بعد مئات الأميال من الساحل[٣٨].

على كل الأحوال، فقد نجحت مكاتيليلي في حمل نساء قبيلتها على الثورة؛ لطرد الاستعمار البريطاني واستعادة الحكم الذاتي. ولم يؤد ترحيل مكاتيليلي إلى تهدئة سخط الجيرياما، بل زادت المقاومة، وأصبح التحدي الذي يواجه الحكومة الاستعمارية يتمثل في التغلب على تلك المقاومة، ولم يعد الموظفون البريطانيون يبحثون في المقام الأول عن العمال، بل أصبحوا يكافحون من أجل الاحتفاظ بالسيطرة الإدارية[٣٩].

مع مطلع العشرينيات بدأت احتجاجات الكينيين تتزايد بسبب فرض العمل الإلزامي على الوطنيين، سيما بعد قرار السير إدوارد نورثي Sir Edward Northey حاكم محمية شرق أفريقيا البريطانية في ٢٣ أكتوبر عام ١٩١٩ والذي يتضمن أمرًا للمسئولين الحكوميين بحمل المواطنين الذكور على الذهاب لميدان العمل، وكذا حث النساء والأطفال المقيمين بالقرب من مزارع المستوطنين البيض على الخروج للعمل في تلك المزارع[٤٠]، وهو أمر انطوى على إكراه الوطنيين على العمل، وتلك المسألة أثارت انتقاد بعض رجال البعثات التنصيرية، ومختلف الجماعات الإنسانية في لندن، سيما جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society، وكان العمل الإلزامي

---

(37)Ngũgĩ wa Thiong'o: Op.cit, pp.66, 67, Brantley, Cynthia: Op.cit, p.89, Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.72.

(38)Ngũgĩ wa Thiong'o: Op.cit, p.66.

(39) Brantley, Cynthia: Op.cit, p.90.

(40) Ross, W. McGregor: Kenya from Within: A Short Political History, Center of West African Studies, University of Brimingham, London, 1968, p.104, Okia, Opolot: Op.Cit, p.268.

للنساء أكثر الأمور إثارة للانتقاد والجدل، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع في مجلس اللوردات البريطاني في ١٤ يوليو عام ١٩٢٠، وطالب المجتمعون بإلغاء أوامر نورثي[٤١].

انتقدت الإرساليات أيضًا منشور نورثي الذي أدى إلى إلزام النساء الكينيات بالعمل في المشاريع الحكومية الليلية، ونتج عن ذلك بعض الانتهاكات، إذ تم احتجاز بعض الفتيات الصغيرات للعمل في تلك المشاريع، بعيدًا عن منازلهن لعدة أيام؛ مما تسبب في تعرض بعضهن للاعتداء الجنسي[٤٢]، وأصبحن حوامل، فأي مستوطن كان يريد عمالاً لمزرعته ما كان منه إلا أن يكتب طلبًا بهذا الشأن إلى مفوض المقاطعة يحدد له العدد الذي يحتاجه من العمال ذكورًا كانوا أم إناثًا، وكان مفوض المنطقة يرسل بدوره إلى الرؤساء المحليين لتوريد العدد المطلوب، فكان الأخيرون يرغمون النساء والفتيات في كثيرٍ من الأحيان على الخروج للعمل[٤٣].

حاولت وزارة المستعمرات البريطانية حل المشكلة بالقدر الذي يقلل من حدة تورطها، ويرفع عنها الحرج أمام منتقدي السياسة الاستعمارية، فعمدت إلى جعل مسألة توفير العمالة مسئولية الرؤساء المحليين وحدهم دون مشاركة المسئولين البريطانيين في فرض العمل الإجباري؛ نتيجة لهذا لم تحقق تلك المحاولات أي تحسن يذكر، وظل نظام العمل الإلزامي في

(41) Okia, Opolot: Op.cit, pp.263, 264.

(42) Ibid, p.275.

(43) Wipper, Audrey: Kikuyu Women and the Harry Thuku Disturbances: Some Uniformities of Female Militancy, Journal of the International African Institute, Vol. 59, No. 3 (1989), p.302.

كينيا قائمًا، بل عُد أحد أكثر أنظمة العمل قهرًا وسوءًا في المستعمرات البريطانية في أفريقيا(٤٤).

في تلك الأجواء تأسست جمعية شباب الكيكويو عام ١٩٢١ تحت قيادة هاري ثوكو Harry Thuku، ثم تغير اسمها فيما بعد إلى جمعية شرق أفريقيا الوطنية East African National Association، وكان هدف تأسيس الجمعية هو الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية للشعب الكيني(٤٥). وعقد ثوكو عدة اجتماعات وطالب بإعادة الحقوق السياسية والاقتصادية التي سلبت من الكينيين، ونادى بإنهاء سياسة العمل الإلزامي، سيما عمل النساء والأطفال، وأرسل هذه المطالب إلى وزارة المستعمرات البريطانية.

واصل ثوكو التنديد بالمآسي التي تعرضت لها المرأة الكينية نتيجة للعمل الإلزامي، ففي اجتماع حاشد عقد في داغوريتي في ضواحي نيروبي في ٢٤ يونيه عام ١٩٢١، حضره نائب المفوض السامي البريطاني، ومسئولون حكوميون، ورؤساء محليون، ومبشرون، وأعضاء جمعية شباب الكيكويو بزعامة ثوكو، أثار ثوكو عددًا من المسائل المهمة من بينها العمل الجبري للنساء والفتيات، الذي تسبب في حدوث عدد من حالات الاغتصاب التي ارتكبها موظفون أفريقيون، وقدم وثائق وأدلة بشأنها.

كما اشتكى عدد من الشباب المثقف من أعضاء جمعية شباب الكيكويو من العمل القسري للفتيات والشابات، وأبدوا اعتراضهم على سياسة مفوضي المقاطعات الذين يأمرون الآباء والأمهات بإرسال بناتهم للعمل في المزارع الأوروبية، سيما أنه في حالة اعتراض الآباء

(44) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb: Women, Reproduction, and the State in Kenya, The Regents of the University of California, USA, 2003, p.24, Okia, Opolot: Op.Cit, p.268.

(٤٥) رغيد هيثم منيب: مرجع سابق، ص١٠٦٨.

أو الأمهات كان يتم احتجازهم في مركز الحكومة، ودفع غرامة، وأخذ الفتيات رغمًا عنهم. وقدم هؤلاء الشباب إحصائية تفيد بأنه خلال شهر مايو عام ١٩٢١ تم نقل ٦٠ فتاة إلى مزارع الأوروبيين، كما أعدوا قائمة بأسماء الفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب أثناء وجودهن في العمل في المزارع، وأصبحن حوامل.

أمر السير إدوارد نورثي، حاكم كينيا، بالتحقيق في اتهامات الاغتصاب هذه، وجاءت تقارير المسئولين حول هذا الأمر مخيبة لآمال الكينيين، إذ ادعت تلك التقارير أن الفتيات كن شريكات في هذه الحوادث وليسوا ضحايا، وأن الشكاوى إما كاذبة أو مبالغ فيها[٤٦].

وعليه، استمر هاري ثوكو في الحشد والتنديد بالعمل الإلزامي المفروض على النساء تحديدًا خلال عام ١٩٢٢، فما كان من الحكومة الاستعمارية إلا أن ألقت القبض عليه وسجنه في ١٤ مارس عام ١٩٢٢، ثم صدر قرار بنفيه خارج البلاد[٤٧].

احتشد على الفور حوالي ٧٥٠٠ شخص، بما في ذلك ١٥٠ امرأة، تجمعن أمام مركز شرطة نيروبي احتجاجًا على اعتقال هاري ثوكو[٤٨]، وطالبوا بإطلاق سراحه. حاول بعض القادة الأفارقة إقناع الحشد بالتفرق، وكان في الحشد امرأة تدعى ماري وانجيرو Mary Wanjiru من مقاطعة فورت هول أعلنت غضبها الشديد لأن ثوكو لم يتم إطلاق سراحه، وللتأكيد على استياءها من القادة المحليين، سعت لإهانة الرجال بالقيام بحركة تدعى جوتوراما، وهو عمل يستلزم إظهار العري كإهانة للرجال الحاضرين. ونادت في أولئك الرجال المتقاعسين قائلة "أنت تأخذ ثوبي وتعطيني سراويلك... أنتم رجال جبناء. ماذا تنتظرون؟

---

(46) Wipper, Audrey: Op.cit, p.302.

(٤٧) رغيد هيثم منيب: مرجع سابق، ص١٠٦٨.

(48) FCO 141/6440: Message from the Chief Secretary, To the Government of the Protectorate of Uganda , 22nd April, 1926.

قائدنا موجود؛ دعونا نطلق سراحه"[٤٩]. أيدت المئات من النساء صرخة ماري، ومنذ تلك اللحظة كانت المواجهة حتمية مع قوات الشرطة[٥٠].

بسماع صرخات النساء؛ صعد الحشد بكامله نحو مركز الشرطة، فأطلق رجال الشرطة النار؛ مما أسفر عن مقتل حوالي ٢٥٠ شخصًا، منهم أربع نساء، بما في ذلك ماري وانجيرو[٥١]. وتلك الأحداث تثبت أن ثوكو تسبب في إحداث حرج كبير للإدارة الاستعمارية في كينيا[٥٢]، بدليل أن الحكومة الاستعمارية خشيت التنكيل به أو اغتياله، حتى لا يصبح شهيدًا سياسيًا وبطلاً قوميًا في نظر الكينيين، ولذا كان هناك حرص شديد في التعامل مع ثوكو[٥٣].

هكذا حظي هاري ثوكو بتأييد النساء والفتيات وتضامنوا معه، وطالبوا بالإفراج عنه؛ لأنه ندد بالعمل القسري للفتيات والنساء في مزارع البن[٥٤]. كما عارضت نساء الكيكويو سياسات العمل الإجباري، وقد عبروا عن غضبهن واحتجاجاتهن عن طريق بعض

(49) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.72.

(50) Wipper, Audrey: Op.cit, p.315.

(51) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.72.

(52) FCO 141/6440: Harry Thuku, by Arthur Champion, District Commissioner's Nyeri, 8th February, 1927.

(53) FCO 141/6440: Harry Thuku, by G.V Maxwell (Chief Native Commissioner, Nairobi), To the Commissioner of Northern Frontier Province of Meru, 23rd August, 1926.

(54) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1st December 1931, Appendix.3: The kikuyu Central Association.

الأغاني[٥٥]. وأشاد نساء كيكويو بجهود ثوكو نيابة عنهن، وقالوا: "هاري ثوكو هو الذي قاتل من أجلنا وأوقفنا عن العمل مثل العبيد" [٥٦].

بعد سجن ثوكو امتنع الكينيون عن إرسال بناتهم ونسائهم للعمل في مزارع الأوروبيين، لكن استمر إرغام الكثير من النساء على العمل في مزارع البن؛ فكن يتظاهرن أثناء العمل لإزعاج الأوروبيين، ولكي يطلق سراح ثوكو[٥٧]. كما رفض النساء تقديم أية مساعدة للعمال الذين استمروا في العمل في مزارع المستوطنين البيض، ومن ذلك رفض النساء المحليات طهي الطعام وبيعه للعمال الذين خرجوا للعمل خارج مناطقهم السكنية[٥٨].

استمر إجبار النساء على العمل، يؤكد ذلك أنه في عام ١٩٢٣، بلغ مجموع النساء والأطفال ٦٤٪ من قوة العمل في مزارع البن. وفي فترة الركود، من أبريل إلى سبتمبر، شكلت نسبة ٤٠٪ من القوة العاملة في زراعة الأشجار المثمرة، و ٤٠٪ من اليد العاملة في مشروعات الصيانة. وفي المجموع، بلغ عدد النساء العاملات في كينيا ٣,٨٠٩ امرأة و ٢,٩٤٧ طفلاً. وكانت أجور النساء والأطفال هي الأدنى.

لقد تعرضت النساء لمجموعة متنوعة من الانتهاكات. فتم الاعتداء على النساء العاملات في قطع الحطب في الغابات. كما تعرضت الفتيات العاملات في مزارع البن لمعاملة قاسية، ولم يحصلن على أجورهن أحيانًا. وعندما وصلت الشكاوى إلى مكتب مفوض المقاطعة، أوصى بأن تذهب النساء في مجموعات مع مرافقين من الذكور للحصول على

(55) Hunt, Nancy Rose: Op.cit, p.363.

(56) Wipper, Audrey: Op.cit, p.304.

(57) Ibid, p.310.

(58)WO 287/137: Kenya Military Report, 1939, Loc.cit, pp. 27-28.

الحطب[٥٩]. ثم صدرت تشريعات في عام ١٩٢٣، عرفت باسم "قانون حماية المرأة المحلية" أقرت بأنه لا ينبغي لأي امرأة أن تبقى في المزرعة ليلاً ما لم تكن مصحوبه بأبيها أو زوجها، وأن يوفر أصحاب المزارع سكنًا مناسبًا للنساء العازبات، غير أن هذه القوانين الجديدة لم تغير من الممارسات القديمة، وبقيت مجرد توجيهات حكومية لم تكن ذات جدوى[٦٠].

ومع ازدياد التقارير عن الانتهاكات الفظيعة في العمل في مطلع الثلاثينيات، أصبح المبشرون قلقين، وكتب أساقفة أوغندا وموميباسا والدكتور جون آرثر، الممثل الأقدم لبعثة كنيسة اسكتلندا، رسالة إلي قسم شرق أفريقيا تنتقد سياسة الحكم البريطاني[٦١].

وخلال فترة الأربعينيات ظلت مسألة العمل الإلزامي تحمل النساء على الاحتجاجات ضد الإدارة الاستعمارية، ومثال ذلك مقاومة النساء للعمل القسري في مقاطعة مورانجا، بالإضافة إلى حدوث "ثورة المرأة" في عام ١٩٤٨ والتي كانت قضية العمل الإلزامي أحد أهم أسبابها[٦٢].

ففي ١٤ أبريل ١٩٤٨، وصلت إلى مركز مقاطعة مورانجا ٢٥٠٠ امرأة حيث يقطن الرئيس بيترسون كاريوكي Peterson Kariuk رئيس المنطقة، وقاموا بالرقص والغناء وأعلنوا عدم مشاركتهن في العمل الإلزامي، لأنهن "لديهن ما يكفي للقيام به في المنزل". واستمر تعبير النساء عن رفضهن لتلك السياسات، فامتنعوا في مايو عام ١٩٤٨ عن العمل في زراعة العشب الذي من شأنه إعادة التربة إلى سابق حيويتها، مما دفع الرئيس بيترسون إلى إصدار

(59)Wipper, Audrey: Op.cit, p.309.
(60)Ibid, p.312.
(61)CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, p.64.
(62)Mackenzie, Fiona: Op.cit, pp. 228, 236.

أمر باعتقال أولئك النسوة على الفور في ٤ مايو، وسرعان ما أفرج عنهن مقابل غرامة قدرها ١٠ شلنات على كل واحدة منهن؛ بسبب احتشاد عدد كبير من الثوار في ٧ مايو.

أيضًا حدثت اضطرابات نسوية أخرى حينما حاول بعض الرؤساء المحليين إجبار النساء على العمل في بناء المصاطب. وفي موقع موريري Muroiri، حملت النساء المجارف والمعازق وبدأن القتال مع أتباع الرئيس إجناتيو موراي Chief Ignatio Morai الذين أجبروهم على العمل في بناء المصاطب. كما قاوم نساء الكيكويو حملة الحفاظ على التربة بشكل فعال، لأن الحملة اعتمدت على العمل الإلزامي للمرأة، فرفضت المساهمة فيها(٦٣).

ثالثًا- موقف المرأة الكينية تجاه السياسة الضريبية:

لم تقف معاناة المرأة الكينية عند حد العمل الإلزامي، بل عانت كذلك من فرض الضرائب عليها، مثل ضريبتي الكوخ، والاقتراع في عام ١٩٠٨، وتلك سياسة كانت متعمدة أيضًا لحل مشكلة نقص العمالة؛ فأُرغم النساء على العمل لتأدية ما فرض عليهن من ضرائب(٦٤).

وبالطبع كان للمرأة الكينية دور مهم في التصدي لسياسة فرض ضرائب جديدة، أو الزيادات التي تطرأ عليها، ومن أمثلة ذلك رفض السيدة مكاتيليلي للضرائب التي فرضها آرثر شامبيون على قبائل الجيرياما في عام ١٩١٣، فاعترضت على دفع ضريبة الكوخ(٦٥). كما نجحت في تحريض الأهالي على عدم دفع الضرائب، ولذا عندما حاول شامبيون جمع

(63) Ibid, p: 229, 248-249.

(64) Wipper, Audrey: Op.cit, p.308.

(65) Oluoch, Fred: Op.cit.

الضرائب من قبائل الجيرياما في سبتمبر من عام ١٩١٣ فوجئ بامتناعهم عن دفعها[٦٦]. وقد عزا شامبيون مقاومة نساء ورجال قبيلة الجيرياما ضد سياسات العمل والضرائب الاستعمارية إلى ما قامت به مكاتيليلي التي وصفها بأنها "امرأة مجنونة"[٦٧].

وبالرغم من ذلك استمرت الإدارة الاستعمارية في سياسة فرض الضرائب على النساء، إذ أصدر الحاكم نورثي تعميمه الصادر في أكتوبر ١٩١٩ والذي منح الضوء الأخضر للسلطات المحلية كي تفرض العمل الإلزامي على النساء، بالإضافة إلى إثقال كاهلهن بالضرائب[٦٨].

وإزاء ذلك ظهرت مطالبات بإسقاط الضرائب عن النساء، منها مطالبة هاري ثوكو وتنديده بسياسة فرض ضرائب على النساء[٦٩]. كما رفع جونستون كينياتا الأمين العام لرابطة الكيكوكو المركزية عريضة شكوى باسم الرابطة مؤرخة في ١٥ أبريل عام ١٩٣٠، إلى اللورد باسفييلد Passfield وزير الدولة للمستعمرات؛ تضمنت عددًا من الالتماسات لرفع الظلم عن شعب كينيا عامة، والكيكويو خاصة. وأكد كينياتا خلال مطالبه على شعور شعبه بالظلم نتيجة سياسة فرض الضرائب المباشرة على النساء الأفريقيات، رغم أن هذه الضرائب لم تفرض على النساء المنتمين للجنسيات الأخرى من الأوروبيين والهنود والعرب. وإذا كان البعض يرى أن الأزواج يقومون بدفع هذه الضرائب بدلاً من زوجاتهم؛ فإن الأزواج الأوروبيين والهنود والعرب ليسوا أقل قدرة من الأفارقة على دفع الضرائب عن زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم.

---

(66) Brantley, Cynthia: Op.cit, p.89, Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.72.

(67) Oluoch, Fred: Op.cit.

(68) Wipper, Audrey: Op.cit, p.308.

(69)CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1st December 1931, Appendix.3: The kikuyu Central Association.

من ثم فإن الضرائب المفروضة تقع على كاهل أفقر الطبقات في المستعمرة في حين أن النساء الأوروبيات لا يدفعن سنتًا واحدًا من الضرائب المباشرة. وهذا أمر يبدو غير عادل وقمعي بالنسبة للشعب الكيني.

أشار كينياتا أيضًا إلى شعور النساء الأرامل بظلمٍ أكبر نتيجة لإثقال كاهلهن بالضرائب المباشرة في حين أن جميع الأرامل المنتميات لأجناس أخرى في المستعمرة لا يدفعن مثل هذه الضرائب، وهو أمر ينطوي على العنصرية والظلم، وطلب كينياتا من الحكومة البريطانية الإعفاء التام للآلاف من الكينيات الأرامل من دفع الضرائب أسوة بالأرامل الأخريات في المستعمرة(٧٠).

غير أن رد وزارة المستعمرات البريطانية جاء مخيبًا لآمال الكينيين، فقد أشار إلى أن المرأة غير مطالبة بضريبة الاقتراع، وأنها مطالبة فقط بضريبة الكوخ التي تقع على عاتق زوجها في معظم الحالات. أما الأرامل فلأنهن يحتفظن بممتلكات أزواجهن المتوفين؛ يجب عليهن دفع ضريبة الأكواخ التي يعيشون فيها(٧١).

واصلت رابطة الكيكويو المركزية مساعيها لرفع الظلم الواقع على النساء، فوجهت عريضة في ٢٢ فبراير من عام ١٩٣٤ إلى السير Philip Cunliffe Lister وزير الدولة للمستعمرات (٥ نوفمبر ١٩٣١-٧ يونيو ١٩٣٥) تتضمن بعض المطالب، منها إلغاء ضريبة

(70) CO 533/395/6: Message from Johnstone Kenyatta, Loc.cit.

(71) CO 533/395/6: Message from A.C.C Parkinson (Colonial office, Downing Street, London), To Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), , 2nd January, 1930.

الكوخ المفروضة على الأرامل اللاتي اضطررن للخروج إلى العمل بين الغرباء من أجل دفع الضريبة، وهو الأمر الذي أصاب أولئك الأرامل بمزيد من الأسى والإحباط(٧٢).

دار كثير من النقاش حول تظلم الأرامل في البرلمان البريطاني، والرابطة النسائية الدولية Women's International League. وكان رد الإدارة الاستعمارية بأن سبب الاعتراض هو تطبيق ضريبة الكوخ على الأرامل تحديدًا، وليس بسبب فرضها على النساء عمومًا(٧٣).

رغم ذلك لم يتم إعفاء الأرامل من ضريبة الكوخ، وأكد نائب حاكم المستعمرة في رده على رسالة السير Cunliffe-Lister وزير الدولة للمستعمرات أن نظام الضرائب المعمول به ليس مجحفًا ومن الصعب إجراء أي تعديلات عليه(٧٤).

نظمت النساء حركة جماعية لمقاومة السياسات الاستعمارية حول مسألة الضرائب في عام ١٩٣٧، إذ رفضت الأرامل دفع ضريبة الكوخ؛ فما كان من السلطات الاستعمارية إلا أن ألقت القبض على عدد كثير من النساء، وخضعت ٥٥٠ امرأة للمحاكمة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المذكور(٧٥).

---

(72) CO 533/446/2: Kenya Confidential Governor, by Mr. Philip Cunliffe Lister (Secretary of State for the Colonies, Downing Street), 10 September, 1934.

(73) CO 533/446/2: Notes Upon Certain of the Points Raised in the Kikuyu Petition, by Governor's Deputy (Government house, Nairobi, Kenya), 24 June, 1934.

(74) CO 533/446/2: Representations of the Kenya Africans to the Central Legislature, from Governor's Deputy (Government house, Nairobi, Kenya), to Mr. Philip Cunliffe Lister (Secretary of State for the Colonies, Downing street), 24 June, 1934.

(75) Mackenzie, Fiona: Op.cit, p.249.

بالرغم من ذلك كله لم تأبه السلطات الاستعمارية لتلك المطالب، واستمرت الضرائب المفروضة على النساء، إذ تم فرض ضريبة على كل امرأة أفريقية تمتلك موارد مالية مستقلة في عام ١٩٤٩[٧٦]. ويعني هذا أن سياسة فرض الضرائب على الكينيات استمرت حتى نهاية الأربعينيات، واستمرت معارضة النساء لها حتى ثورة ماو ماو في مطلع الخمسينيات.

رابعًا- موقف الكينيات من الحظر البريطاني لختان الإناث:

تعد مسألة الحظر البريطاني لختان الإناث في كينيا واحدة من أهم الدلائل على الدور المهم للمرأة الكينية في مواجهة السياسات الاستعمارية؛ فقد حاول الاستعمار استغلال مسألة ختان الإناث للتدخل في شئون الكينيين[٧٧]، والسؤال الذي نسعى للإجابة عنه: ما هي الأسباب التي دفعت الحكومة الاستعمارية لفرض حظر على ختان الإناث ؟ وما هو موقف النساء الكينيات من هذا الحظر؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل حري بنا أن نلقي نظرة على بداية المشكلة وتطورها.

بينما كانت الإدارة الاستعمارية على علم تام بأهمية الختان في العادات والتقاليد والأعراف المحلية الكينية أثار قادة الإرساليات التنصيرية في كينيا مسألة ختان الإناث وأخذوا يهاجمون الختان بضراوة ويحملون الأهالي على ضرورة مقاطعته[٧٨]، والتأكيد على مخاطره الصحية، والآلام التي يسببها للمرأة، وأن كل ما يقال عن الطقوس المتعلقة بالختان كونها تعبر عن دخول الفتاة مرحلة عمرية جديدة لا قيمة لها على أرض الواقع، وأن التقاليد الكينية

---

(76) The Official Gazette of the Colony and Protectorate of Kenya, Special Issue, Vol. LI, No.46, Nairobi, October 11, 1949, p.797.

(77) Tuweiq, Susan Salem: Op.cit, pp.10,11.

(78) CO 533/418/2: Memorandum Re " Female Circumcision ", Loc.cit, p.68.

التي تعتقد في أن عملية الختان من شأنها أن تطرد الأرواح الشريرة عن الفتيات كلها من نسج الخيال(٧٩).

بدأ تدخل الإرسالية الأسكتلندية(٨٠) العاملة في كيكويو في مسألة ختان الإناث في ١٦ يناير عام ١٩١٥ بناء على موافقة بعض موظفي الإدارة من الكيكويو، إذ قررت أن يجري الختان في مستشفى الإرسالية فقط، وليس على يد أي أحد آخر، وأن يكون قرار إجراء الختان أو عدمه بيد الطبيب، تبعًا لظروف كل حالة(٨١). وقد حدث ذلك في أعقاب وصول تقرير من إرسالية سوجوتو Thogoto المركزية يفيد بوصول أربع فتيات على نقالة إلى مقر الإرسالية، وقد عانوا من تمزق خطير، كاد أن يودي بحياتهم، نتيجة للطريقة التي تمت بها عملية الختان، فقد استخدمت النساء القائمات بالختان قطعًا زجاجية أو سكاكين غير حادة، وقصاصات من القماش المتسخة.

اقترح أعضاء الإرسالية الاسكتلندية في البداية أنه ربما القليل من التعليم للنساء المسنات القائمات بالختان وحثهم على نظافة الأدوات المستخدمة وكفاءتها سيحل المشكلة؛

---

(79) Tuweiq, Susan Salem: Op.cit, pp.10,11.

(٨٠) وصلت هذه الإرسالية إلى كينيا في حوالي عام ١٨٩٨، وجاء مبشروها من بريطانيا وجنوب أفريقيا، وكان لها ثلاث محطات رئيسة، وخمس وستون مدرسة مفتوحة للتعليم في منطقة الكيكويو. وأسست الإرسالية أول مركز تنصيري لها في كيوزي kiowezi بأرض قبائل الأكامبا، لكنها واجهت معارضة شديدة من هذه القبائل، فاتجهت إلى أرض الكيكويو حيث أسست مركزها الجديد في ثوجوتو Thogoto في جنوب مقاطعة كيامبا عام ١٩٠٨. وفي عام ١٩٠٩ أسست مركزًا آخر في توموتومو Tumutumu. وفاء محمد عبد الظاهر: الإرساليات التبشيرية في كينيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٨.

(81) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Appendix.2: Minutes of Meetings on Female Circumcision, Loc.cit.

فقام الأطباء التابعين للإرسالية بتدريب بعض نساء الكيكويو المسنات في مستشفى سوجوتو، لكن فشلت هذه المحاولة نتيجة إصرار الأطباء على ضرورة إجراء الختان في المستشفى بدلاً من إجرائه المعتاد في غابة نييري Nyeri، بينما كان لدى نساء الكيكويو إصرار موازي على ضرورة إجراء الختان في الغابة حتى يتمكنوا من القيام بالطقوس والاحتفالات المواكبة لعملية الختان(٨٢).

نتيجة لهذا اجتمع ممثلوا الإرساليات التنصيرية الأربع العاملة في جنوب كيكويولاند في ٥، ٦ يوليو عام ١٩١٥، واقترحوا ضرورة إقناع الأهالي بالتخلي عن الختان بين السكان الأصليين المسيحيين. واستمرت محاولات وتحركات الإرساليات ضد ختان الإناث، ففي اجتماع عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ يوليو عام ١٩١٨ طالبت الهيئة العامة للإرساليات أن تتخذ إجراءات صارمة لمنع ختان الإناث، وأن تصدر السلطات تشريعًا لإلغائه بين الوثنيين. وقد استمرت محاولات وتحركات الإرساليات ضد ختان الإناث خلال عامي ١٩٢٢، ١٩٢٣، وخلال السنوات اللاحقة وصولاً إلى تفجر الأزمة عامي ١٩٢٩، ١٩٣٠(٨٣).

في عام ١٩٢٥، استجاب المسئولون في نيروبي لضغط الإرساليات من خلال حث المجالس المحلية للسكان الأصليين(٨٤) Local Native Councils (LNCs) في جميع

(82) Mufaka, Kenneth: Scottish Missionaries and the Circumcision Controversy in Kenya, 1900–1960, International Review of Scottish Studies, vol 28, 2003, pp.48,49.

(83) CO 533/418/2: Memorandum re "Female Circumcision", Appendix.2: Minutes of Meetings on Female Circumcision, Loc.cit.

(٨٤) كانت المجالس المحلية للسكان الأصليين LNCs مؤسسات استعمارية تتألف من رجال أفارقة ومفوض المقاطعة البريطانية. صمم المسؤولون الاستعماريون على جعل هذه المجالس LNCs جزءًا من نظام الحكم غير المباشر، والذي يهدف إلى حكم السكان المستعمرين ، كلما كان ذلك ممكنًا، من خلال عدد من السكان

المناطق التي أجريت فيها عملية الاستقصاء حول ممارسة الختان، للنظر في تقييدها[٨٥]؛ لذا أصدر المجلس المحلي للسكان الأصليين في مقاطعة ميرو قرارات في عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧ تحظر الختان دون موافقة الفتاة، وتطلب من جميع القائمين بعملية الختان التسجيل في المجلس، بينما تم إصدار قرارات مماثلة في أماكن أخرى بوسط كينيا[٨٦].

وفي أواخر حقبة العشرينيات كانت كينيا موضع جدل مكثف حول الممارسة المحلية لختان الإناث من قبل الإرساليات، والحكومة الاستعمارية، والمجالس المحلية الأهلية، ورابطة كيكويو المركزية التي تأسست عام ١٩٢٥، وفي نهاية المطاف أصبح البرلمان البريطاني متورطًا في الجدل حول ختان الإناث في كينيا[٨٧]، فقد ساوى الليبراليون من أعضاء البرلمان ورجال الكنيسة بين الختان والعادة السيئة التي عرفت في الهند باسم "سوتي" والتي تقضي بحرق الأرامل[٨٨]، ولهذا بلغ الجدل حول الختان ذروته في الفترة ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٢[٨٩]، عندما أصدرت الإرساليات البروتستانتية الأساسية الثلاث في كينيا إعلانًا رسميًا

الأصليين. نظرًا لأن مفوضي المقاطعات البريطانيين الذين ترأسوا هذه المجالس كانوا يحتفظون بحق النقض الكامل، فقد عملت تلك المجالس الوطنية كأماكن خاضعة لسيطرة الإدارة الاستعمارية ووفقًا لإرادتها السياسية. ولم يتمتع أعضاء هذه المجالس من الأفارقة سوى بسلطة محدودة لسن القوانين المحلية ورفع الضرائب.

Thomas, Lynn M: Op.cit, p.24.

(85) Ibid, p.25.

(86) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, p.55.

(87) Luongo, Katherine: Op.cit, pp. 105-106.

(88) Luongo, Katherine: Witchcraft and Colonial Rule in Kenya 1900-1955, Cambridge University Press, USA, 2011, p.108.

(89) Joceyln Murray: The Kikuyu Female Circumcision Controversy, with special Reference to the Church Missionary Society's Sphere of Influence, PhD Thesis, University of California, Los Angeles, 1974, Thomas, Lynn M.: Ngaitana (I will Circumcise my Self)': Lessons from Colonial Campaigns to Ban Excision in Meru,

في عام ١٩٢٩، يطالب بحظر ختان الإناث والتخلي عن الانتماء إلى رابطة كيكويو المركزية، ثم طلبت من جميع أتباعها في المدرسة والكنيسة للتوقيع على هذا الإعلان، بالإضافة إلى محاولات الحكومة الاستعمارية والمجالس المحلية للتدخل لحظر الختان(٩٠).

بهذا استجابت الإدارة الاستعمارية لضغط الإرساليات التنصيرية، وبدأ اتخاذ الإجراءات الخاصة بحظر الختان، وتوقيع عقوبات شديدة على من يخالف ذلك. لكن ما هي الأسباب التي حملت الحكومة الاستعمارية على الاستجابة لضغط الإرساليات في هذا الشأن ؟

في الواقع هناك عدة أسباب أدت لتلك الاستجابة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي: السبب الأول يتعلق بتبرير الوجود الاستعماري وأهميته لسكان المستعمرات، فقد ركز البريطانيون في دعاياتهم الإمبريالية على الممارسات السلبية المتعلقة بالختان كدليل على افتقار الأفارقة إلى سبل الحضارة والمدنية، وإثبات مدى رجعية العادات والتقاليد الأفريقية(٩١). من هنا أصبح النساء الكينيات أداة محورية لتبرير الوجود الاستعماري الذي ادعى أنه بصدد أداء رسالة حضارية تتعلق في أحد جوانبها بمسئولية المستعمر عن صحة ورفاهية سكان

Kenya", in Bettina Shell-Duncan, Ylva Hernlund (eds), Female "Circumcision" in Africa. Lynne Rienner, 2000, p. 132.

(90)Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, pp. 117-118, Berman, Bruce & John Lonsdale: Unhappy Valley: Conflict in Kenya and Africa, Book Two: Violence and Ethnicity, London, 1992, p. 230.

(91) Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 108, Odim-Johnson. Cheryl & Margaret Strobel: Conceptualizing the History of Women in Africa, Asia, Latin America and the Caribbean, and the Middle East, Journal of Women's History, Vol.1, No.1, 1989, p136.

المستعمرات، وعلى ذلك يصبح الدور المزعوم للبعثة الاستعمارية "المتحضرة" هو العمل على "إنقاذ النساء من أنفسهن ومن رجالهن ومن ثقافاتهن الوحشية السابقة للاستعمار"[٩٢].

أما السبب الثاني فيرجع إلى شعور الحكومة الاستعمارية بضرورة التدخل بعدما أشاعت الإرساليات التنصيرية –سيما البروتستانتية– في كينيا أن الختان أسهم في وفيات الرضع والأمهات، وجذب هذا قلق المسئولين بشأن انخفاض النمو السكاني في المستعمرة في ظل رغبتهم في إظهار التزامهم بتحسين صحة ورفاهية السكان الأفارقة[٩٣]. وزاد هذا القلق مع زيادة مراقبة الحكم الاستعماري من قبل المنظمات الدولية، بما في ذلك عصبة الأمم.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، أصبح الفشل في تعزيز النمو بين سكان المستعمرات مصدراً محتملاً للإحراج السياسي لقوى الاستعمار الأوروبي. وخشي المسئولون في كينيا أثناء فترة ما بين الحربين من الاتهامات الموجهة لهم بأنهم يهملون صحة ورفاهية الأفارقة، وبالفعل أصبحت الحكومة الاستعمارية في كينيا موضع انتقادات عامة في أواخر عام ١٩١٩[٩٤].

ومع ازدياد سوء الأوضاع في كينيا وارتفاع معدلات الإجهاض في بدايات القرن العشرين؛ ازدادت الانتقادات الموجهة للإدارة الاستعمارية خلال السنوات التالية؛ ولذلك حاول بعض المسئولين الاستعماريين في عام ١٩٢٣ إيجاد مخرج لهم بإلقاء اللوم على شيوخ القبائل وأنهم لم يقدموا التعاون المطلوب معهم لإبطال الممارسات السيئة مثل الإجهاض. ففي مقاطعة ميرو عد مستر فيدال Mr. Vidal المسئول الاستعماري بالمنطقة أن تأخير الختان

(92) Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 108, Hunt, Nancy Rose: Introduction: Gendered Colonialisms in African History." Gender and History, Vol.8, No.3, 1996, p. 322.

(93) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.24.

(94) Ibid, p.23.

–وهي مسألة شائعة جدًا في ميرو– هو المسئول عن حالات الإجهاض الكثيرة، فكثير من الحالات في ميرو تجاوز سنها العشرين عامًا ولم يجر لها الختان ولم تتزوج؛ فالتقاليد المحلية كانت تقضي بإجراء الختان قبل الزواج مباشرة، ومن ثم اقترح فيدال في عام ١٩٢٤ ضرورة إجراء الختان في سنٍ مبكرة سواء للإناث أو الذكور.

غير أن تقرير فيدال يترك لنا ما يثبت الدافع الرئيس وراء إثارة مثل هذه القضايا ذات الطابع الاجتماعي، ألا وهو ضمان توفير إمدادات ثابتة من العمالة لمزارع المستوطنين ومشاريع الأشغال العامة، فبعد أن قدم فيدال اقتراحه بالختان المبكر، أعرب عن أمله في انخفاض عدد حالات الإجهاض، وازدياد عدد العمال، وأكد أن تأخير الختان أثر على عملية التكاثر، وأربك أحد مسئولياته الرئيسة كمسئول في المنطقة عليه حل مشاكل الطلب المتزايد على العمالة[٩٥].

على كل الأحوال فالملاحظ مما قدمه مثل هذا التقرير وغيره أنه لم يهدف إلى مناقشة مسألة الإجهاض من الناحية الطبية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، وإنما جرى الاهتمام بمناقشة الختان ومدى تأثيره من الناحية الديموغرافية، وكذلك تأثير الإجهاض في نفس الاتجاه، بدليل أن اللورد باسفيلد Passfield وزير الدولة للمستعمرات أرسل رسالة موحدة إلى حكام كينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنجبار وصوماليلاند، ونياسالاند، وروديسيا الشمالية؛ للتحقق من مدى تأثير الختان على عدد الوفيات بين الأمهات والرضع، وحالات الإجهاض. ولم يأبه المسئولون الاستعماريون أبدًا "للقيمة الجوهرية للحياة البشرية"، وإنما تركزت مخاوفهم حول ما يسببه الإجهاض من تهديد ديموغرافي لمقاطعة ميرو ومستعمرة كينيا؛ لأنه يربك النمو السكاني.

(95) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.27.

يكشف تناقض السياسة الاستعمارية البريطانية أيضًا أنه في الوقت الذي اقترح المسئولون الاستعماريون في ميرو الختان المبكر، وأشاروا إلى أن انتشار ظاهرة تأخر الختان دلالة على التخلف، كان رؤساؤهم في نيروبي ولندن ينددون بالختان ويطالبون بالقضاء نهائيًا عليه كظاهرة اجتماعية سيئة وقاسية(٩٦).

إن المتمعن في السياسة الاستعمارية وأدواتها وتطبيقها في مناطق دون أخرى ليخرج بنتيجة مهمة مفادها أن ثمة دوافع إمبريالية تسعى للتحكم في عملية الإنجاب، ومن الذي يجب أن يجني ثمار الخصوبة، وبأي كيفية، وبأية أعداد. من ثم فإن دراسة الأسرة الأفريقية، والزواج والطلاق، والإنجاب، والإجهاض، والختان، وغيرها من الأمور مسألة لا يجب أن تدرس بمعزلٍ عن الدوافع السياسية والاقتصادية الإمبريالية التي لم تترك للأفارقة شأنًا إلا وتدخلت فيه(٩٧). لذلك لم يتمكن سوى عدد قليل من القائمين على الإدارة السياسية في كينيا إبان القرن العشرين من الفصل بدقة بين قضايا الأرض، والعمل، والسيطرة السياسية، وقضايا الجنس والإنجاب(٩٨).

في ضوء الأسباب سالفة الذكر، وفي ظل السياسات الاستعمارية التي كُرست لخدمة المصالح الإمبريالية، ومصالح المستوطنين البيض في كينيا، نطرح سؤالاً محوريًا حول رد فعل الكينيين عمومًا، والمرأة على وجه التحديد حيال مسألة حظر ختان الإناث ؟ وهل انطلت عليهم الحيل التي ساقتها الإدارة الاستعمارية والإرساليات حول هذه المسألة ؟

---

(96) Ibid, pp. 28, 52.

(97)Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.74, Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 108, Frederiksen, Bodil Folke: Jomo Kenyatta, Marie Bonaparte and Bronislaw Malinowski on Clitoridectomy and Female Sexuality, History Workshop Journal, No.65, (Spring, 2008), p.23.

(98) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.6, Hunt, Nancy Rose: Placing African Women's History, p.369.

نشير بداية إلى أن إجراء عملية الختان شكل جزءًا لا يتجزأ من الطقوس المهمة والتي بموجبها يمكن للفتاة وفقًا للأعراف القبلية الحصول على عضوية القبيلة والاعتراف بأنوثتها، وهي تقاليد ذات أصل قديم جدًا ومتبعة عند الكثير من القبائل الأفريقية، وليس لدى الكينيين فقط. فالختان أهم حدث في حياة الفتيات، وحرمانهن منه يعني حدوث استياء تام، وأن يصبح مستقبلها الأسري معرضًا للخطر(٩٩)؛ ولذا كان الكينيون يعدون الفتيات غير المختونات ليسوا صالحات للزواج، وغير قادرات على الحمل والإنجاب(١٠٠).

لذلك رأى الكيكويو في حظر الختان اعتداءً على الثقافة التقليدية(١٠١). وظل ختان الإناث وما يصحبه من احتفالات لدى العديد من الكيكويو يمثل إطارًا أساسيًا لتنظيم عملية الزواج والتكاثر(١٠٢)، ومن الطقوس المهمة التي تعبر عن المرور بين مرحلتي الطفولة والبلوغ(١٠٣). ويؤكد هذا ما كتبه جومو كينياتا بأن الشاب لا يقبل الزواج من فتاة غير مختونة،

(99) CO 533/418/2: Memorandum Re " Female Circumcision ", Loc.cit, p.68.

(100) Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 111, Sandgren. David: Twentieth Century Religious and Political Divisions Among the Kikuyu of Kenya, African Studies Review, Vol. 25, No.2, 1982, p.200.

(101) Natsou1as, Theodore: The Politicization of the Ban on Female Circumcision and The Rise of the Independent School Movement in Kenya: the KCA, the Missions and the Government, 1929-1932, Journal of Asian and African Studies, Vol. 33,No. 2, 1998, 143.

(102) Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 111, Sandgren. David: Op.cit, p.200.

(103) Robert Strayer& Jocelyn Murray, "The CMS and Female Circumcision", in Robert Strayer (ed.), The Making of Missionary Communities in East Africa, Heinemann Educational Books, 1978, p. 36.

بل إنها مسألة كانت من المحرمات، وأن الختان يعد بالنسبة للكينيين بمثابة "تطهير شعائري"(١٠٤). وكتب أيضًا:

"والحجة الحقيقية لا تكمن في الدفاع عن العملية الجراحية العامة أو تفاصيلها، ولكن في فهم حقيقة مهمة جدًا في علم النفس القبلية في كيكويو، وهي أن هذه العملية لا تزال تعد جوهر المؤسسة القبلية بما لها من آثار هائلة تربوية واجتماعية وأخلاقية ودينية، بصرف النظر عن العملية نفسها. في الوقت الحاضر من المستحيل على أحد أفراد القبيلة أن يتصور مرحلة البدء دون استئصال البظر ولذلك فإن إلغاء العنصر الجراحي في هذا العرف يعني إلغاء المؤسسة بأكملها"(١٠٥).

نظم أعضاء رابطة كيكويو المركزية انتفاضة شعبية لمناهضة هذه التجاوزات الاستعمارية بحق المرأة الكينية. ونشرت الرابطة قرارات الإرساليات التنصيرية التي تحظر ختان الإناث في صحيفتها الرسمية ميجويثانيا Muigwithania، كما نشرت الصحيفة منشورًا يدين الحظر، وناشد المنشور زعماء الكيكويو أن يكونوا على استعداد لمواجهة هذا الأمر إذا فُرض بالقوة.

علاوة على ذلك ربطت رابطة كيكويو المركزية بين ختان الإناث، وقضايا الاغتراب من الأراضي، ورأى العديد من كيكويو أن الختان ضروريًا للتكاثر، وأن محاربته تهدف إلى الحد من نمو السكان الوطنيين، بحيث يمكن انتزاع المزيد من الأراضي من أيدي أصحابها.

لهذا عارضت الغالبية العظمى من الشباب والفتيات الكينيات حظر ختان الإناث؛ فقد ألف شباب رابطة كيكويو المركزية أغنية احتجاجية، وأكد أحد المسئولين الاستعماريين، أن

(104) Kenyatta, Jomo: Op.Cit, p.132.

(105) Mufaka, Kenneth: Op.cit.

الأغنية كانت حافزًا قويا على العصيان من جانب شباب ونساء الكيكويو ضد السلطات الاستعمارية. وهذه بعض من كلمات الأغنية:

١. السكاكين الصغيرة في أغمادها. لذا فإنهم قد يقاتلون ضد الكنيسة... لقد حان الوقت.

٢. أنا ذاهب لقطع كل الصداقات ... الصداقة الوحيدة التي سوف أحتفظ بها هي تلك التي بيني وبين يهوه (الله).

٣. إنهم يدفعون الرشوة للفتيات غير المختونات حتى نفقد الأرض.

٤. عندما يعود جونستون ... ملك كيكويو فيليب وكوينانج سيرتديان ملابس النساء.

٥. كنت أؤمن أن يسوع هو ابن الله الآن اكتشفت أنه كان صورة[١٠٦].

---

[106] Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, p. 111.

في المقطع الأول من الأغنية: "السكاكين الصغيرة"، وهي تشير إلى الأدوات المستخدمة في عملية الختان في أغمادها أي أنها توقفت عن ممارسة دورها الاجتماعي والثقافي. أما المقطع الثاني، الذي يذكر فيها المغني خططه لقطع كل الصداقات ما عدا العلاقة بينه وبين يهوه، يرد به على إنذار المبشرين بإبعاد أي شخص يشارك في ختان الإناث، وبالنسبة لمغني كيكويو، فإن مجتمع الكنيسة لا يكاد يعنيه في شيء فيما يخص الحفاظ على إيمانه، في حين أن علاقته الفردية مع يهوه تبرز كمبدأ رئيس وحاكم للإيمان، والمقطع الخامس تعبر عن خيبة أمل أخرى تجاه تعاليم الإرساليات الكنسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقطع الرابع يجسد الاعتقاد بأن هاري ثوكو سيطلق سراحه من المنفى مع عودة جونستون كينياتا من بريطانيا. وسوف ينتزع ثوكو وكينياتا السلطة من الحكومة الاستعمارية، ويقومان بإهانة زعماء الكيكويو: فيليب وكوينانج الذين كانوا يعتبرهم الشعب كحلفاء للبريطانيين.

Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, pp. 111-112.

هكذا أظهرت الأغنية فهم الكينيات للدوافع الخفية وراء مطالبة الأوروبيين بحظر ختان الإناث، والمتمثلة في انتزاع نساء الكيكويو وكذلك أرض الكيكويو، وبما أن الرجال الأفارقة غير المسيحيين لن يتزوجوا من الفتيات غير المختونات، فإن على الفتيات بالتالي أن يتزوجن من الأوروبيين[١٠٧] وبالتالي استيلاء الأخيرين على المزيد من الأراضي بطريقة الميراث[١٠٨]. كما تبين أيضًا فقدان الكينيين الثقة في الكنائس البروتستانتية، نتيجة لقرار حظر ختان الإناث في مناطق الكيكويو[١٠٩].

بالرغم من ذلك تمسكت الإرسالية الاسكتلندية بحظر الختان، وأصرت على أن يؤدي مسيحيوا الكيكويو القسم ضد الطقوس المتعلقة بالفتيات، سيما الختان، والتوقيع على تعهد بالتخلي عنه عام ١٩٢٨[١١٠]، بل وأصرت الإرسالية على طرد أتباعها الذين يقومون بعملية الختان، وهو الأمر الذي رفضه الشباب الكيني المثقف، سيما شباب الكيكويو، وفجر هذا أزمة عدم ثقة بين الشعب الكيني والإرساليات التنصيرية. وثارت ضجة كبيرة في مقاطعات كيامبو Kiambu، وفورت هول Fort Hall، و إيمبو Embu[١١١].

قابل الكيكويو هذا الأمر بالاستياء وغادر ثلثيهم الكنيسة الاسكتلندية ليؤسسوا كنيسة قومية خاصة بهم، بعد إحساسهم بوجود إملاءات وتدخل واضح من الكنيسة في الشئون القبلية والاجتماعية بما يوافق النهج الغربي والتقاليد الغربية[١١٢].

---

(107) Ibid, pp. 111-112, Natsou1as, Theodore: Op.cit, p. 141.

(١٠٨) وفاء محمد عبد الظاهر: مرجع سابق، ص١٢٨.

(109)Natsou1as, Theodore: Op.cit, p. 141, Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, pp. 111-112.

(110) Kenyatta, Jomo: Op.cit, p.130.

(111) CO 533/418/2: Memorandum Re " Female Circumcision ", Loc.cit, p.68.

(112) Mufaka, Kenneth: Op.cit, p.47.

وفي محطة البعثة الميثودية بالقرب من بلدة ميرو، انخفضت عضوية الكنيسة فجأة من ٧٠ عضوًا إلى ٦ أعضاء، بينما تراجعت العضوية في تشوجوريا Chogoria، في الجزء الجنوبي من المقاطعة، من ١٢٠ إلى ١٦ عضوًا عام ١٩٣٠[١١٣].

وكما هاجر غالبية الكينيين كنائس الإرساليات، وأسسوا كنائس وطنية، أيضًا أسسوا عددًا من المدارس التي لا تخضع لتأثير الإرساليات سواء في التعليم أو في الأمور الدينية، مثل مدارس الكيكويو المستقلة، ومدارس كارنجا Kareng'a schools[١١٤]. وقد حدث هذا بعد أن لاحظ السكان الأصليون زيادة تأثير المدارس التابعة للإرساليات على الأطفال الكينيين، وتلقينهم مبادئ تخالف العادات والتقاليد، وبالذات حظر ختان الإناث[١١٥]، وكذلك بعد أن اتخذت إرسالية الكنيسة الاسكتلندية قرارًا في أكتوبر عام ١٩٢٩ بعدم السماح للمعلمين بالاستمرار في عملهم ما لم يصدروا إعلانًا يفيد أنهم تخلوا عن ممارسة ختان الإناث، وأنهم لن يكونوا أعضاء في رابطة الكيكويو المركزية[١١٦].

تابعت إرسالية الكنيسة الاسكتلندية سياستها وقامت في ١٢ نوفمبر عام ١٩٢٩ بطرد جميع المدرسين في المدارس الابتدائية الذين لم يوقعوا على الورقة الرافضة لختان الإناث[١١٧]. كان من تداعيات هذا أنه في غضون ثلاثة شهور فقط انخفض عدد التلاميذ في

(113) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.2.

(114) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, pp.1-2, Kenyatta, Jomo: Op.cit, p.131.

(115) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, p.65.

(116) Idem, pp.71, 72.

(117) Idem, p.69.

مدارس الإرساليات من ٥٣ % إلى ٤٠٪، وتعطلت مدارس الإرساليات، وأغلق بعضها تمامًا، وأصبح البعض الآخر خالٍ من المعلمين(١١٨).

وفي تحدٍ صريح للإرساليات أبدى الكينيون في عام ١٩٢٩ عدم اكتراثهم بحظر الختان عندما اجتمع الآلاف من الشباب والشابات الأفارقة في مراكز البعثات التنصيرية، وفي فناءات المدارس في وسط مستعمرة كينيا، لأداء أغنية Muthirigu، وهي أغنية راقصة سخرت من مؤيدي الختان بسبب إفسادهم للعادات، وإغواء الفتيات، وسرقة الأرض(١١٩).

وإزاء ذلك أصيب المسئولون الاستعماريون بالإحباط نتيجة عدم وجود تقدم يذكر في مسألة حظر ختان الإناث(١٢٠)؛ ولذا قررت الحكومة الاستعمارية اتخاذ إجراءات حاسمة لمساعدة الإرساليات في فرض حظر على الختان؛ فأخذت تتدخل بزعم حماية الفتيات غير المختونات، سيما بعد توقيع ٨٧ فتاة مسيحية على عريضة من أجل حمايتهن من عملية الختان عام ١٩٢٩؛ وكان هذا نتيجة لاستخدام الأساليب الدعائية الدينية، وإصرار المنصرين على أن الختان يخالف ما جاء في الإنجيل، وأنه عادة وثنية قديمة يجب أن يتخلص منها كل من يؤمن بالمسيح(١٢١).

---

(118) Idem, pp.71, 72.

(119) Idem, p.55.

كانت سياسة انتزاع الأرض من الوطنيين ونقل ملكيتها للبيض بزعم أنها ملك للتاج البريطاني قد أثارت غضب الكينيين، وأصبح المستوطنون البيض كابوسًا أقلق مضاجع الكينيين وسلبهم حقهم في أرضهم، فبحلول عام ١٩٢٥ أصبح متوسط ما يملكه المستوطن الأبيض ٥٠٠ فدان في مقابل ٨ أفدنة للأفريقي. للمزيد انظر: راشد البراوي: مرجع سابق، ص٢٧.

(120) CO 533/395/6: Senior Commissioners Meeting, 4th March, 1930.

(121) CO 533/418/2: Memorandum Re " Female Circumcision ", Loc.cit, p.55.

من هنا بدأت الحكومة الاستعمارية والحكومات المحلية توقع عقوبات شديدة لتطبيق سياسة الحظر، ففي أبريل عام ١٩٢٩ تم تغريم امرأتين لاتهامهما بإجراء الختان في مقاطعة كيامبو، ففرضت غرامة قدرها ٣٠ شلنًا على كل واحدة منهن. وأثار هذا الحكم سخط الأهالي تجاه مجلس السكان الأصليين الذي وقع تحت تأثير رجال الإرساليات(١٢٢).

وفي أوائل عام ١٩٣٠ قامت الحكومة الاستعمارية بحظر أغنية Muthirigu، إذ عدتها تحريضًا وتهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي؛ فأصدرت قرارًا بالقبض على من يؤدون الأغنية، وفرضت عليهم غرامات ثقيلة، أو قضاء عقوبة بالسجن لعدة أشهر؛ وتسببت هذه العقوبات الشديدة في تقليص عدد الذين يؤدون الأغنية(١٢٣).

في العام نفسه، أجرت الإدارة المحلية تحقيقًا في بعض الوقائع المتعلقة بتعرض بعض الفتيات للختان، الواقعة الأولى كانت لفتاة تدعى Wakenya Wa Ndirangu تتبع لبعثة تومونومو Tumutumu Mission Boarding School تبلغ من العمر ١٤ عامًا عانت من آلام شديدة نتيجة لأن والدها أجبرها على الختان؛ فتمت مقاضاة والدها والقائمين بعملية الختان من قبل الحكومة البريطانية، وسُجن الأب لمدة أسبوعين وغُرم القائم بعملية الختان(١٢٤).

وحدثت واقعة ختان أخرى في شهر مارس لفتاة كانت طالبة في مدرسة تومونومو الحدودية كان عمرها ما بين ١٣، ١٤ عامًا، قام والدها بختانها رغمًا عنها، وتم محاكمة الأب والقائمين بالعملية، وحكم على الأب بالسجن ١٤ يوم، وعلى القائم بالختان بغرامة ٧٠

(122) Idem, p.69.

(123) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.1.

(124) CO 533/418/2: Memorandum Re " Female Circumcision ", Loc.cit, p.60.

شلن[١٢٥]. وفي شهر يونيو تعرضت فتاة أخرى للختان، تتبع إرسالية جوسبل The Gospel Missionary Society في منطقة كامبوي Kambui اسم الفتاة Nyambura Mbai وتبلغ من العمر ١٣ عامًا أخذها اثنان من أشقائها أثناء عملها في حديقة أختها، وانطلقوا بها إلى نهر قريب وتم إجراء الختان القسري لها رغم مقاومتها الشديدة، وتم محاكمة الشقيقين والنساء الخمس المتورطات في الختان. وحكم عليهم بالسجن لمدة ٣ شهور. ويرى أعضاء الإرسالية أن عملية الختان الأخيرة ارتكبت عن قصد لأغراضٍ سياسية من أجل تحدي السلطات الاستعمارية، وإحراجها[١٢٦].

في شهر أكتوبر عام ١٩٣١، رصدت حالة ختان لفتاة كانت طالبة عمرها ما بين ١٣ إلى ١٤ سنة في مدرسة توموتومو الحدودية، تم ختانها بالقوة على يد أمها في مقاطعة نياري حينما كانت الفتاة في زيارة لمنزلها، وحكم على الأم والقائمة بالختان بالسجن ستة أشهر مع الأعمال الشاقة[١٢٧].

كما رصدت الحكومة الاستعمارية أيضًا الحالات التي تم ختانها في عدة مقاطعات كينية مثل مقاطعات جنوب نياري، وميرو، وفورت هول، وكيامبو، وإيمبو، وكبمبو، وكيتيو، وتم توقيع عقوبات على بعض هذه الحالات تراوحت ما بين السجن والغرامة، أو الاثنين معًا[١٢٨].

---

(125) Idem, pp.61-63.

(126) Idem, p.61.

(127) Idem, pp.61-63.

(128) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, Schedule II: Cases Under Local Native Council Resolutions, pp.1, 2.

انظر جدول بالحالات والغرامات الموقعة عليها بالملاحق.

بالرغم من العقوبات والتحذيرات الشديدة رفضت معظم القبائل الكينية حظر ختان الإناث واستمر تحديها لهذا الحظر باستثناء عدد قليل جدًا من القبائل، سيما تلك التي لم تكن لديها عادة الختان كتقليد قبلي مثل القبائل النيلية وبانتو كافيروندو في مقاطعة نيانزا Nyanza[١٢٩]. فقد عارضت قبائل الماساي حظر ختان الإناث تمامًا مثله عارضته الكيكويو[١٣٠]، بل ورفض الماساي مناقشة عملية الختان بالأساس كونها تمثل شانًا قبليًا خاصًا، وأن أي دعوات لحظر هذه العادة سيؤدي إلى انتشار الفوضى[١٣١]. كما إن نساء الكيكويو القاطنين في مقاطعة كيامبو Kyambu عارضوا الحظر وكانوا يقيمون مراسم الختان مع الرقص، بل إن الفتيات سارعن بإجراء الختان خشية أن تصدر الحكومة تشريعًا يقضي بوقفه[١٣٢]، بل وأجريت طقوس الختان بالقرب من مقر الإرسالية الأسكتلندية[١٣٣].

في ضوء الاحتجاجات القوية، خاصة من قبل الإناث ضد التدخل السابق في مناطق الكيكويو، أكد وزير المستعمرات اللورد Passfield على أن أي محاولة للقضاء على العرف تمامًا من خلال التشريعات القمعية ستكون خطيرة وغير مجدية على حد سواء، ولكن أفضل طريقة لإلغاء الختان عن طريق التعليم والدعاية بمساعدة السلطات المحلية نفسها[١٣٤].

وكمثال على تلك الدعاية، احتفلت محطة البعثة الميثودية في ميرو في يوليو عام ١٩٣٤ بواقعة عدتها حدثًا مؤثرًا، إذ احتفلت بالسيدة روث موكييرا Ruth Mukiira أول

(129) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit, p.9.

(130) CO 533/395/6: Senior Commissioners Meeting, Loc.cit.

(131) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit.

(132) CO 533/395/6: Senior Commissioners Meeting, Loc.cit.

(133) CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", Loc.cit.

(134) Thomas, Lynn M: Imperial Concerns and Women's Affairs: State Efforts to Regulate Clitoridectomy and Eradicate Abortion in Meru, Kenya, c. 1910-1950, The Journal of African History, Vol. 39, No. 1, 1998, p.131.

سيدة تجنبت الختان بنجاح وأنجبت طفلاً يتمتع بصحة جيدة، رغم تعرضها للانتقادات والعزلة والغضب الشديد من قبل شعبها؛ لزواجها دون ختان من مبشر ميثودي يدعى كورنيليو موكييرا Kornelio Mukiira، رغم اعتقاد أبناء قبيلتها أن الطفل الذي تنجبه فتاة غير مختونة يشكل خطرًا على الأقارب والجيران، والبعض اعتقد أن تصاب روث بالعقم. وكان هذا الاحتفال بمولد طفل روث بمثابة نصر للمسيحية على الخرافات في نظر الإرساليات، والحكومة الاستعمارية(١٣٥).

بالرغم من ذلك استمر رفض الكينيات للحظر المفروض على الختان، وتمسكن به بالرغم من الآلام المصاحبة له، وتحذيرات بعض الأطباء البريطانيين من عواقب هذه العملية على صحة الفتاة، نتيجة السلوكيات غير الصحية المصاحبة لها؛ فالأساليب التي اتبعتها الإرساليات التنصيرية بطلب إصدار قوانين تحظر الختان من قبل الحكومة الاستعمارية كانت خطأ فادحًا كشف عن التنسيق الاستعماري مع المنصرين، واختلطت معه الأهداف الإمبريالية بالدينية، فكانت عقوبة من يمارس الختان عقوبة رسمية وليست دينية(١٣٦).

هكذا مثل الاحتجاج ضد ختان الإناث إحدى الطرق التي تداخل فيها الدفاع عن النظام الجنسي مع الثورة ضد البريطانيين ومعاونيهم الأفارقة، ومع الاحتجاج السياسي على فقدان الأرض(١٣٧). وكان هذا الاحتجاج سببًا في نمو الشعور القومي لدى الكينيين، ولذا عد البعض موقف الكينيين من قضية ختان الإناث تحديدًا بمثابة إرهاصات للانتفاضة الثورية

(135) Thomas, Lynn M: Politics of the Womb, p.52.

(136) Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya, pp. 117-118, Berman, Bruce & John Lonsdale: Op.cit, p. 230.

(137) Pedersen, Susan: National Bodies, Unspeakable Acts: the Sexual Politics of Colonial Policy Making, Journal of Modern History,Vol. 63,No. 4, 1991, p.653.

الأكبر ماو ماو في الخمسينيات والتي وضعت حدًا للحكم الاستعماري البريطاني في كينيا(١٣٨).

خامسًا- موقف الكينيات من التدخل البريطاني في عادات الزواج وتقاليده المحلية:

أسهمت المرأة الكينية بدور بطولي في مقاومة التدخل الاستعماري في العادات والتقاليد المحلية، بالرغم من عزف المستعمر على وتر المشاكل التي عانت منها المرأة الكينية في المجتمع الكيني، ومن ذلك كثرة الحديث عن الزواج القسري، وأن الفتيات بمثابة سلعة تقدم لمن يدفع قيمة أكبر من المهر. كما انتقدت الكتابات الاستعمارية عدم السماح للأرامل بالزواج مرة أخرى، إذ تصبح الأرملة إرثًا لوالد الزوج أو أخيه أو أي شخص من أقاربه، بالإضافة لعدم أحقية الأم في تزويج ابنتها، فضلاً عن مسألة تعدد الزوجات لدى بعض القبائل الكينية، وأنه بينما سُمح للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة، لم تمنح المرأة الحق في اختيار شريك آخر بعد وفاة الزوج(١٣٩).

على هذا شرعت السلطات الاستعمارية في التدخل في عادات الزواج وتقاليده في كينيا، وأول مسألة أثارها المستعمر هي ارتفاع المهور، التي استغلت في الترسيخ لفكرة سوء معاملة الفتيات في كينيا، وأنهن مجرد سلع تباع لمن يدفع أكثر.

باستقراء التغيرات التي طرأت على المجتمع الكيني في العهد الاستعماري، يظهر أن المغالاة في المهور كانت نتيجة للطبقية التي أوجدها المستعمر بفعل سياساته، إذ أدت زيادة

(138) Mufaka, Kenneth: Op.cit, p.47.

(139) Tuweiq, Susan Salem: Op.cit, pp.5,6.

تدفق الثروة بأيدي العملاء الذين استخدمهم المستعمر كأداة لتحقيق أهدافه إلى بروز طبقة من الأثرياء والمنتفعين الجدد الذين كان بإمكانهم دفع مهور عالية للفتيات، وهو الأمر الذي أدى إلى هروب الفتيات أو قيام الشباب غير القادرين على دفع تلك المهور باختطافهن في بعض الأحيان(١٤٠).

لم تشأ السلطات الاستعمارية أن تتبنى سياسة موجهة لحل هذه المشكلة، واعترف هنتر Hunter مفوض مقاطعة نيانزا بخطورة هذه المسألة؛ فدعا الأهالي إلى عدم المغالاة في المهور، وأكد في مارس من عام ١٩٣٧ أن ارتفاع المهور يدفع الشباب إلى أحد طريقين، إما سرقة الماشية لدفع "ثمن العروس"، وإما خطف الفتيات والهرب معهن، فازداد عدد القضايا الجنائية المتعلقة بحالات خطف الفتيات دون سن السادسة عشرة. ولهذا رأى هنتر أن أفضل طريقة هي الحد من المغالاة في المهور وألا يتجاوز مهر الفتاة أحد عشر رأسًا من الماشية. ورغم ذلك أدى قصور الحكومة في تعضيد هذه الإجراءات أو تقنينها إلى فشل تلك الجهود، فالحكومة في نيروبي رفضت مراقبة هروب الشباب مع الفتيات ومراقبة مخارج المقاطعات(١٤١).

ويظهر أن هدف المستعمر كان فقط إثارة مثل هذه الشائعات لإحداث خلل في النسيج الاجتماعي لصرف الوطنيين عن مساوئ الإدارة، بل وإيهام النساء الكينيات بأن المستعمر يدافع عن حقوقهن التي سلبها الرجال. وهكذا استغلت مسألة المهر، أو ما سُمي "شراء الزوجات"؛ لتأليب الفتيات، بالرغم من سطحية هذا المنظور وعدم إدراكه لطبيعة

(140) Shadle, Brett. L: "Girl Cases": Marriage and Colonialism in Gusiiland, Kenya 1890-1970, Heinemann, Portsmouth, USA, 2006, p.86.

(141) Ibid, pp. 104, 105.

الطقوس الأفريقية المصاحبة للزواج، وأن المهر يعد شكلاً من أشكال تأمين الزواج، وضمانًا لحق الزوجة[١٤٢].

بخلاف مسألة المهر، انتقدت السلطات الاستعمارية ما أسمته "إكراه الفتيات على الزواج"، إذ أثيرت هذه المسألة في نوفمبر عام ١٩٣٥، في مؤتمر عقدته رابطة الكومنولث البريطانية في لندن. وقد جاء المؤتمر نتيجة رسالة وجهها أحد رجال الدين في كينيا، وهو السيد أوين Owen رئيس شمامسة كافيروندو[١٤٣] إلى جريدة المانشستر جارديان في ٢٦ أغسطس من العام نفسه، تضمنت الرسالة القسوة التي تتعرض لها الزوجات والأمهات في كينيا، واستدل أوين ببعض الوقائع منها واقعة جلد امرأة هربت من الزواج، وواقعة لفتاة أخرى هربت ثلاث مرات من زوجها المتزوج بأكثر من امرأة؛ ولكنها اضطرت للعودة إليه لأن عائلتها رفضت تخليصها من زوجها. وأشار أوين إلى أن بعض المجالس المحلية في كافيروندو تنظر في المسألة وأوصت بتسجيل الزيجات. واقترح أنه يجب أن يكون هناك قانون يقضي بوجوب إعطاء إشعار بالزواج للسلطة القبلية، التي سيكون من واجبها تسجيل هذا

(142) Notley, W. K: Government Notice No. 179 Board of Education, The Official Gazette of the Colony and Protectorate of Kenya, Vol. XXIII, No. 771, Nairobi, May 18, 1921, p.440.

(١٤٣) كافيروندو هو الاسم السابق للمنطقة المحيطة بخليج كافيروندو (خليج وينام حاليا) فضلاً عن أن الاسم يشمل اثنين من الشعوب الأصلية التي عاشت في شرق أفريقيا البريطانية (" نيلوتيك كافيروندو" و" بانتو كافيروندو"). وعمومًا، عرف هؤلاء على أنهم أولئك الذين سكنوا في وادي نهر نزويا على المنحدرات الغربية لجبل إلجون، وعلى طول الساحل الشمالي الشرقي من فيكتوريا نيانزا.

الزواج، ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح للفتيات فرصة كبيرة للتعبير عن حالات الزواج التي تتم رغما عنهن(١٤٤).

بناء على رسالة أوين أثارت السيدة راثبون Rathbone، عضو مجلس العموم البريطاني قضية إكراه الأفريقيات على الزواج في مجلس العموم، والإجراءات المقترحة التي ينبغي أن تتخذها الحكومات في المستعمرات البريطانية في أفريقيا بهدف منع الزواج القسري للفتيات.

كان بديهيًا أن تتلقف السلطات الاستعمارية البريطانية ليس في كينيا وحدها بل وفي مستعمراتها الأفريقية عامة هذه المسألة وتحاول استغلالها للتدخل في شئون القبائل الأفريقية، فقد أرسل وزير المستعمرات السير William Ormsby-Gore (٢٨ مايو١٩٣٦-١٦ مايو١٩٣٨) خطابًا لحكام المستعمرات لتحري هذا الموضوع، وللتأكد مما إذا كانت الممارسات الحالية كافية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد المرأة أم لا(١٤٥).

جاءت ردود حكام المستعمرات تؤكد أنه نادرًا ما يتم إرغام الفتيات على الزواج(١٤٦). وأكد حاكم كينيا، أنه فيما يخص عملية إكراه الفتيات على الزواج فإنها نادرة الحدوث وغير

(144) CO 879/139: Marriages in Kenya Reluctant Girls Paid for in Goats, from W.E. Owen (Archdeacon of Kavirondo), to the Editor of the Manchester Guardian, Kenya 16th June 1936, pp. 6-8.

(145) CO 879/139: Despatch from W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies) to the Officer Administering the Government of Kenya, Uganda, Nyasaland, Tanganyika, Northern Rhodesia, Nigeria, Gold Coast, Sierra Leone, Gambia, Downing street, 17th August 1936 , pp. 9-10.

(146) أكد حاكم روديسيا الشمالية أن الفتيات الأفريقيات نادرًا ما يتزوجن رغمًا عنهن. وقد تكون هناك محاولات من حين لآخر للإكراه من جانب أولياء الأمور، وربما تنصاع الفتاة غالبا لرغبات والديها أو

متكررة على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، في مقاطعة نيانزا، التي تسكنها قبائل ليوو Luo وكيسي Kisii، وبانتو كافيروندو Bantu Kavirondo وكيبسيجي Kipsigis، فإن حالات

الأوصياء عليها في هذه المسألة. بيد أنه في حالة استخدام القوة، لن تتردد الفتاة في الوقت الحاضر في الطعن أمام السلطة المحلية أو، إذا لزم الأمر، موظف المقاطعة، وفي هذه الحالة لا يسمح بالزواج

CO 879/139: Despatch from Charles Dunas (Government House, Northern Rhodesia) To Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), 16th September 1936, p.11.

أجمع حكام جامبيا، وسيراليون، وأوغندا، وساحل الذهب على ندرة حالات إكراه الفتيات على الزواج، وأنهن يتمتعن بالحرية الكاملة في هذا الشأن، وأنه في حالة أية تجاوزات بإمكان الفتيات تقديم شكاوى لمفوض المقاطعة التابعة لها بكل حرية:

CO 879/139: Despatch from W.T. Southorn (the Governor of Gambia), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Bathurst, Gambia6th November 1936, pp.12-14, CO 879/139: Despatch from Henry Moore (the Governor of Sierra Leone), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Sierra Leone 5th December 1936, pp.14-15, CO 879/139: Despatch from P. E. Mitchell (the Governor of Uganda), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Uganda 3rd December 1936, pp.15-16, CO 879/139: Despatch from Arnold Hodson (the Governor of the Gold Coast), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Accra 20th December 1936, pp.16-17.

أما حكام نياسالاند، وتنجانيقا، ونيجيريا، فقد أكدوا على أهمية موافقة الفتاة على الشخص المتقدم لها، لإتمام الزواج، وأن هذا لا يتعارض مع وصاية الأبوين وقلقهما على اختيار الأزواج المناسبين لبناتهن، لكن دون إكراه:

CO 879/139: Despatch from Harold B. Kittermaster (the Governor of Nyasaland), to W. Ormsby Gore (The Secretary of State for the Colonies), government house, Zomba, Nyasaland 17th December 1936, pp.17-19, CO 879/139: Despatch from Harold MacMichael (The Governor of Tanganyika Territory), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Dar-es-salaam, 16th February, 1937, pp.27-30, CO 879/139: Despatch from B.H Bourdillon (the Governor of Nigeria), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Nigeria, 27th February, 1937, pp.31-33.

الإكراه قد تقلصت إلى حد كبير بل أصبحت غير موجودة عمليًا. وتنطبق نفس الملاحظات على المقاطعة الوسطى، حيث يقطن الكيكويو Kikuyu، وكامبا Kamba، وإمبو Embu. أما قبائل الميرو Meru، فوفقًا للعرف القبلي، يجب على الفتاة أن تتزوج من الرجل الذي يختاره والدها، وعلى الرغم من ذلك فإنه في عدد كبير من الحالات، يكون الزواج بالاتفاق بين الطرفين، وحالات الإكراه لا تحدث مطلقًا(١٤٧).

علق البعض بإنصاف حول هذا الأمر، وأكدوا أن إثارة المسألة تسبب فيها بعض المنصرين الذين أرادوا تخلي الوطنيين عن عاداتهم وتقاليدهم، خاصة تعدد الزوجات الذي ترفضه المسيحية، كما أكدوا على أن أوضاع المرأة الكينية المتزوجة من حيث المساواة والحرية أفضل من وضع المرأة المتزوجة في إنجلترا المتحضرة. وبين معظم القبائل في كينيا وشرق أفريقيا عمومًا فإن الرجل الذي يجبر المرأة على التعايش معه ضد إرادتها يصبح عرضة للتهكم والسخرية، بل والطرد من القبيلة. أما فيما يخص تعدد الزوجات فإن نسبة ضئيلة جدًا من الرجال كان لديهم أكثر من زوجة.

وفيما يتعلق بوضعية الأرامل وتوريثها لشقيق زوجها أو أحد أقاربه بعد وفاة زوجها، واتخاذ المستعمر من ذلك دليلاً على مساوئ نظام الزواج الأفريقي وسلبياته، فهي مسألة تحتاج لإعادة نظر، فما ورثه أقارب المتوفى فعليًا هو مسئولية تأمين حاجة هذه الأرملة من الملابس والمسكن، والطعام، ولا توجد مسألة وراثة الحق في التعايش معها ضد إرادتها؛ وبالتالي فإن مسألة وراثة الأرملة كانت تتم عن طيب خاطر منها دون إكراه أو ضغط(١٤٨).

(147) CO 879/139: Despatch from A. De V. Wade (The Officer Administering the Government of Kenya), to W. Ormsby Gore (The Secretary of State for the Colonies), Government house, Nairobi, Kenya 31st December 1936, pp.20-24.
(148) Notley, W. K: Op.cit, p.440.

يؤكد هذا أيضًا ما ذكره جومو كينياتا ابن قبيلة الكيكويو، بأنه لما توفي والده وعمه أثناء الحرب، كان له عم آخر ورث المسئولية عن الأرامل، وبنى أكواخًا لهن بجانب أملاكه على الرغم من أنه كانت له زوجته الخاصة، ولم يجبر الأرامل على العيش معه. ويؤكد كينياتا أن مزاعم إجبار الفتيات على الزواج لا تمت للواقع بصلة، وأن الأعراف والتقاليد المحلية للزواج محل ارتياح من الكينيين والكينيات على السواء(١٤٩).

وبهذا يؤكد كينياتا أن المستعمر ضرب بالأعراف والتقاليد المحلية عرض الحائط، إما عن جهل، أو عن قصد لتحقيق أهدافه، ويعزو كينياتا مزاعم إكراه الفتيات على الزواج إلى جهل المستعمر بعادات الزواج وطقوسه المتبعة عند الكينيين، فحفل الزفاف –كما يروي كينياتا– كان محيرًا للغرباء، فالزفاف كانت له طقوس معينة تخرجه في ثوب درامي، يظن معها من لا يعرف هذه الطقوس والعادات أن الفتيات يتم إكراههن على الزواج، فكانت مراسم الزواج يسبقها أحداث درامية متفق عليها، إذ يتم اختيار عدد من النساء من أقارب العريس يرصدن تحركات العروس يوم زفافها، وهي تخرج إلى حديقة ما أو إلى الغابة، ثم يلاحقنها ويحضرونها، وهي تصرخ في مشهد تمثيلي مسرحي معلنة رفضها الذهاب معهن لبيت الزوجية، وهي بينما تصرخ وتذرف الدموع يضحك النساء بفرح وينشدن الأغاني ويرقصن، وتلك المشاهد يعتقد معها الغرباء أن الفتاة تتزوج رغمًا عنها(١٥٠).

---

(149) CO 879/139 (Correspondence Relating to the Welfare of Women in Tropical Africa 1935-1937): Happiness or Slavery ? Extract from "East Africa" Dated 14 November 1935: The Status of African Women, pp. 1-6.

(150) Kenyatta, Jomo: Op.cit, p.171.

هناك عدد من الطقوس والمراسم الأخرى التي تمثل فيها العروس رفضها للزواج، وهناك بعض الكلمات التي كانت تعبر بها عن رفضها المزعوم للزواج، للمزيد انظر:

Kenyatta, Jomo: Op.cit, pp. 171-173.

اعترف حاكم كينيا ضمنيًا بما ذهب إليه كينياتا مؤكدًا بأن مشاهد القبض على الفتيات وإرغامهن على الزواج تكون خادعة أحيانًا بدليل أن أحد الموظفين عندما شاهد البعض يسحبون فتاة لإيصالها لمنزل الزوجية، ويركلونها وهي تصرخ، ثم في اليوم التالي إذ بها تعيش في هدوء مع نفس الرجل الذي كانت تصرخ لئلا تتزوجه، ثم يتم تسجيل الزواج وتوثيقه طوعًا، يقول حاكم كينيا: "وأنني اكتشفت أن تلك المقاومة الظاهرة كانت جزءًا من حفل الزواج، وما هي إلا تسلية لجميع المعنيين ما عدا أنا. ولا يساورني أدنى شك في أن حوادث مماثلة أدت أحيانا إلى انطباع مضلل في أذهان الآخرين إلى جانب هذا الموظف بالذات".

لذا أكد حاكم كينيا أن المسألة لا تستدعي أي تدخل جذري من جانب الحكومة، بل رأى إن هذا الإجراء قد يكون له آثار غير مرغوب فيها، فمن الصعب التدخل في العادات القبلية العميقة الجذور، وأن أي إزالة مفاجئة للرقابة الأبوية سيترتب عليها نتائج كارثية قد تؤدي في الواقع إلى تحطيم النظام الاجتماعي القبلي. وأوصى حاكم المستعمرة بالتسجيل الطوعي للزيجات(١٥١).

بالفعل أصدرت المجالس المحلية للمقاطعات قرارًا بدعوة السكان الأصليين من الوثنيين إلى تسجيل الزيجات أمام موظفي الإدارة، على أن يكون التسجيل طوعيًا، مع عدم إجراء أي تسجيل إلا إذا حضر طرفا الزواج مع والد أو وصي المرأة، وأن يتضمن السجل بعض التفاصيل(١٥٢). ويجوز تسجيل الزيجات القائمة التي تمت في السابق(١٥٣).

(151)CO 879/139: Despatch from A. De V. Wade, Loc.cit, pp.20-24.

(152)انظر نموذج تسجيل الزيجات بالملاحق.

(153)CO 879/139: Registration of Native Pagan Marriages, Enclosure in No. 11, Standard Resolution No. 4, 1936, pp.25-26.

يبدو مما سبق أن المرأة الكينية لم تلتفت للدعايات البريطانية التي حاولت إثبات قسوة العادات والتقاليد المحلية المتعلقة بالزواج، وظلت المرأة الكينية تدافع عن عاداتها وتقاليدها، ولم تبد اعتراضًا يذكر أمام مفوضي المقاطعات الذين لم يتلقوا أية شكاوى تثبت استياء المرأة من عادات الزواج المحلية، يؤكد هذا أيضًا استمرار طقوس الزواج وتقاليده على ما كانت عليه من قبل، بدليل أن المرأة الكينية لم تجد حساسية تجاه مسألة تعدد الزوجات، حتى إنها كانت تقوم بنفسها –في تحدٍ صريح لرجال الإرساليات– بتزويج زوجها من أقرب صديقاتها، كما كانت تتولى الدعوة للزفاف والاحتفال بالمناسبة، وكانت الزوجات يعشن معًا عيشة طبيعية، طبقًا للعادات والتقاليد القبلية التي نشأوا عليها(١٥٤).

وأكبر دليل على رفض المرأة الكينية للوصاية البريطانية على العادات والتقاليد المتعلقة بالزواج وغيرها من شئون المرأة، وقوفها في صفوف الثوار، وقيادتها لحركات المعارضة والاحتجاج في عدة مواقف، لعل أبرزها ثورة المرأة عام ١٩٤٨، وثورة ماو ماو في الخمسينيات.

سادسًا– السياسة التعليمية والصحية، وموقف المرأة منها:

تحت مزاعم العمل على الارتقاء بتعليم وصحة المرأة الأفريقية، وتحسين مستوى رفاهية النساء والأطفال في المستعمرات الأفريقية بدأت الحكومة الاستعمارية تنظر في أحوال التعليم والصحة، وعينت لجنة استشارية للتعليم في المستعمرات البريطانية في سبتمبر عام ١٩٣٩.

(154) وفاء محمد عبد الظاهر: مرجع سابق، ص١٢٤.

بحثت هذه اللجنة في أسباب تأخر تعليم الفتيات في أفريقيا؛ وانتهت إلى بعض الأسباب منها الافتقار إلى المال، ونقص النساء الأوروبيات اللاتي اضطلعن بالتعليم في أفريقيا.

بالتالي كان من بين مقترحات اللجنة ضرورة إنفاق المزيد من المال، وأن توفر المملكة المتحدة منحًا خاصة موجهة لتعليم النساء والفتيات بموجب قانون التنمية الاستعمارية والرعاية لعام ١٩٤٠، بالإضافة إلى توفير عدد كافٍ من المدرسات الأوروبيات للاضطلاع بهذه المهمة، فضلاً عن تدريب عدد من المدرسات، والممرضات، والقابلات، والزائرات الصحيات الأفريقيات.

تضمن التقرير أيضًا جوانب في غاية الأهمية؛ إذ أوصى بأن تعليم الأفريقيات يجب أن يتم داخل المجتمع المحلي، وأن يعظم هذا التعليم من مهام المجتمع ومسئولياته وطقوسه، واحترام قيم المجتمع الأفريقي(١٥٥).

يبدو إذًا أن تقرير اللجنة الاستشارية تنبه للقصور الذي شاب البرامج التعليمية الاستعمارية المقدمة للنساء والفتيات الكينيات، لعل من أهمها عدم توفر الدعم المالي اللازم لمجتمع فقير، بل تم إفقاره بفعل سياسات الإدارة الاستعمارية، هذا بالإضافة إلى عدم اهتمام تلك الإدارة بتوفير عدد كافٍ من المدرسات الأوروبيات، والنقطة الأهم التي نستشفها من هذا التقرير أن التعليم الاستعماري كان يصطدم بالعادات والتقاليد المحلية، وأنه كان يجري في مدارس الإرساليات بعيدًا عن المجتمع المحلي(١٥٦).

(155) CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Report of A Sub-Committee on the Education and Welfare of Women and Girls in Africa, Colonial Office, February, 1943, pp. 1,2.

(156) CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Loc.cit, p. 4.

فوفقًا للتقرير تم إسناد تعليم الفتيات إلى مراكز البعثات التنصيرية التي خصصت مدارس داخلية للبنات للتعليم الابتدائي وأحيانًا التعليم ما بعد الابتدائي، وكان من أبرز أهداف التعليم هو تشكيل عادات جديدة ونبذ "العادات المحلية السيئة"(١٥٧). كما أعلنت هذه المراكز التابعة للإرساليات بأن الهدف من الجهود التعليمية المقدمة للنساء البالغات أن تصبح لديهن القدرة على قراءة الكتاب المقدس(١٥٨). وفضلاً عن هذا كانت الأغلبية الساحقة من النساء الأوروبيات اللاتي عملت في مجالي التعليم والصحة بين النساء الكينيات أعضاء في الإرساليات الكنسية.

كما أطلقت الحكومة الاستعمارية يد الإرساليات للعمل في مجال الصحة وقدمت لها بعض المساعدات المالية(١٥٩) فكانت تعمل بنفسها في مجال العمل الطبي للنساء والأطفال(١٦٠). كما خصصت الإدارة الاستعمارية عددًا من النساء الأوروبيات للعمل في المجال الطبي، بيد أن هذا العدد كان ضئيلاً للغاية، ولم يف بالغرض، إذ كان هناك ١٣ موظفة طبية من النساء الحكوميات، خمسة منهن عملن في ساحل الذهب، واثنتان في نيجيريا، واثنتان في كينيا، واثنتان في زنجبار، وواحدة في روديسيا الشمالية، وواحدة في تنجانيقا. وهؤلاء النسوة عملن في علاج النساء والأطفال في المستشفيات والمستوصفات(١٦١).

هكذا كانت الصورة التي رسمتها التقارير الوثائقية عن الخدمات التعليمية والصحية التي قدمتها الإدارة الاستعمارية للنساء الكينيات، ويتأكد منها أنها كانت صورة دعائية فقط، وأن تلك السياسة كانت موجهة لخدمة الأغراض الاستعمارية والتنصيرية، ولذا كان من

(157) Idem, p. 4.
(158) Idem, p. 9.
(159) Idem, p. 10.
(160) CO 885/67: Certain aspects of the welfare of women, Loc.cit, p. 222.
(161) CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Loc.cit, p. 10.

الطبيعي رفض الكينيات لهذه السياسة في التعليم والصحة، فما هي الأسباب التي أدت لهذا الرفض؟

بحسب تقرير د. ماري بلاكلوك Mary Blacklock[١٦٢] كان من الصعب أن تتقبل النساء الكينيات تلقي التعليم أو العلاج على أيدي مؤسسات أجنبية غريبة، خصوصًا في بلدٍ تعيش فيه النساء في وضعٍ منعزل نوعًا ما، فكان الأمر بالنسبة لهن موضع شبهة وشك، ولذا رفض النساء في الغالب الاستفادة من المؤسسات التعليمية والصحية التابعة للإدارة الاستعمارية[١٦٣].

السبب الثاني لإحجام الكينيات عن التعليم والعلاج الذي قدمه المستعمر يتمثل في عدم مراعاة المؤسسات التعليمية والصحية لطبيعة العادات والتقاليد الأفريقية، يؤكد هذا ما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية حول تمسك الكينيات بما تلقوه من التعليم القبلي القديم، وأنهن وأسرهن ما زالوا رافضين للتعليم الغربي الجديد، سيما في المناطق التي يقطنها مسلمون.

هناك سبب ثالث يتعلق بنظرة الأفارقة لتعليم النساء، ومردود هذا التعليم وأهدافه بالنسبة لهم، فبينما اهتم الأفارقة بتعليم الفتيان بهدف الالتحاق بالوظائف الحكومية مستقبلاً، لم يكن النساء يعملن سوى في الأعمال الكتابية؛ وبالتالي لم يكن هناك سوى طلب ضئيل أو

---

[١٦٢] طلبت الإدارة الاستعمارية البريطانية من الدكتوره. ماري بلاكلوك Mary. G. Blacklock والتي تعمل في كلية ليفربول للطب الاستوائي، كما عملت في المجال الطبي في المستعمرات البريطانية في آسيا وأفريقيا، إعداد تقرير مفصل عن الوضع الصحي في المستعمرات الأفريقية، واستند هذا التقرير على الآراء التي تلقتها ماري بلاكلوك من الأطباء والزوار الصحيين والممرضات المشاركين في هذا العمل في جميع أنحاء المستعمرات.

CO 885/67: Certain Aspects of the Welfare of Women and Children in the Colonies, by: Mary G. Blacklock, 19 June, 1936, p. 223.

(163) Idem, p. 221.

معدوم على تعليمهن في المدارس، وتلك الوجهة تختلف تمامًا عن نظرة الإرساليات لتعليم المرأة، حيث تأثرت بالمفاهيم السائدة في إنجلترا نفسها ولم تراع الخصوصية الأفريقية(١٦٤).

في ضوء تلك الأسباب؛ ظل الكينيون ينظرون غالبًا إلى نوع التعليم الذي تقدمه البعثات التنصيرية في مدارس البنات على أنه ليس مفيدًا ولا مناسبًا لاحتياجاتهن، كما تردد النساء في الذهاب إلى المستشفيات التي يعمل بها الرجال الأوروبيين(١٦٥). ومن مظاهر اعتراض الكينيات على تلك السياسات الاستعمارية أيضًا رفضهن لبعض الإجراءات الصحية للإدارة الاستعمارية، إذ اجتمعت حوالي ١٥ ألف امرأة في مقاطعة فورت هول في أغسطس عام ١٩٤١، للاحتجاج على الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة الاستعمارية بإزالة أسقف الأكواخ، بزعم مكافحة انتشار مرض الطاعون، واستمر احتجاجهن حتى منتصف سبتمبر من العام نفسه(١٦٦).

بالرغم من ذلك لم تغير الإدارة الاستعمارية من سياستها، وظلت تعتمد بشكل رئيس على دور الإرساليات في التعليم والصحة، إذ أوصى مؤتمر عام ١٩٥١ حول الإدارة الأفريقية بضرورة إعطاء تعليم الفتيات أهمية كبرى، وتثمين الجهود التي تبذلها البعثات التنصيرية في مجالي التعليم والصحة(١٦٧).

وختامًا يمكن القول بأن الحديث عن رفاهية النساء والأطفال في كينيا خاصة والمستعمرات الأفريقية عامة ما هو إلا حديث مستهلك، فالواقع المزري الذي فرضه الاستعمار

(164) Idem, pp. 11-12.
(165) Idem, p. 222.
(166) Mackenzie, Fiona: Op.cit, p.249.
(167) CO 879/155: Colonial Office Summer Conference on African Administration, Fourth Session, at Queens' College, Cambridge, 20th August-1st September 1951, pp. 119-120.

البريطاني على المرأة الكينية لم يكن يسمح بتعليمها أو بشعورها بأي ثقة تجاه ما يقدمه المستعمر من تعليم وصحة، فغالبية الكينيات أصبحن في العهد الاستعماري يعملن في المزارع والمصانع وتعبيد الطرق وميادين العمل الأخرى، فضلاً عن عملها الأساسي في الاضطلاع بشئونها الأسرية(١٦٨).

وعليه، فكيف يمكن الحديث عن صحة المرأة وتعليمها ورفاهيتها، وهي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة أوجدتها الإدارة الاستعمارية! ذلك أن تراجع المستوى التعليمي، والأمراض التي عانت منها الكينيات في عيادات الرعاية الصحية، سواء بين الأمهات والأطفال، يرجع إلى الفقر بشكل رئيس، ويمكن أن يُستنتج هذا بجلاء مما نشرته ماري بلاكلوك في تقريرها عن إحدى الزائرات الصحيات التي اعتذرت عن زيارة قسم فقير جدًا من الأفريقيات؛ لأنها شعرت أنه من السخرية الحديث مع هؤلاء المرضى عن اتباع نظام غذائي متوازن بينما لم يكن لديهن أي شيء لتناوله من الطعام(١٦٩).

سابعًا- دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو ١٩٥٢-١٩٥٦:

يعد دور المرأة الكينية في ثورة ماو ماو أبلغ رد على تصديها للسياسات الاستعمارية بل إن هذا الدور يعد نتاجًا لتلك السياسات. فقد أسهمت المرأة الكينية بدور مهم في أحداث ثورة ماو ماو، بدءًا من تقديمها للدعم اللوجيستي للثوار، عن طريق جمع المعلومات الاستخباراتية وتقديمها للثوار في الوقت المناسب، ورصد تحركات العدو، خاصة أن حرب الكينيين كانت بمثابة حرب عصابات(١٧٠). ومن أمثلة ذلك أن فتاة شابة تدعى كانكونيو

(168) CO 885/67: Certain Aspects of the Welfare of Women, Loc.cit, p. 223.
(169) Idem, p. 261.
(170) Gachihi, Margaret Wangui: The Role of Kikuyu Women in the Mau Mau, Master Thesis, University of Nairobi, 1986, p.110, Alam, S. M Shamsul: Op.cit, pp.81,82.

Kanguniu حذرت مقاتلي ماو ماو من أن قوات الأمن البريطاني كانت على علم بوجودهم وأنها تتحرك تجاههم؛ فتنبه مقاتلو ماو ماو وانسحبوا إلى معسكر توموتومو هيل Tumutumu Hill في غابة كينيا، وبهذا أنقذت الفتاة الصغيرة كانكونيو أكثر من ألف شخص(١٧١). وبالقرب من منطقة نيري الحضرية وحولها استطاعت نساء تلك المنطقة في الوصول إلى عدد من الأخبار والمعلومات المهمة التي تتناقلها المكاتب الحكومية والأسر الأوروبية(١٧٢).

كما قدمت المرأة الكينية مزيدًا من الدعم اللوجيستي للثوار، إذ قامت بدور ملموس في بناء المخابئ والمعسكرات الجديدة، ونقل المعدات والأسلحة إليها، وتنظيف الأسلحة، وتقديم الإسعافات الطبية الأولية للمصابين والمرضى، وإصلاح ملابس المحاربين، وتوفير المأوى والغذاء لهم، وغير ذلك من الخدمات(١٧٣).

فقد تطوعت النساء لجمع الطعام وحمله للمقاتلين في غابات جبل كينيا، ونياندارو Nyandarua، كما حملت إليهم الملابس، سيما مع صعوبة تحرك المقاتلين خارج الغابة نحو القرى للحصول على الطعام والملابس، وبالتالي كان اعتمادهم على مجموعات صغيرة من النساء تنقل لهم احتياجاتهم بطريقة أكثر أمنًا وسرية(١٧٤).

وهكذا جرى تقسيم للعمل، فبينما أسهمت النساء المقيمات بالقرب من المكاتب الحكومية في إمداد الثوار والمقاتلين بالمعلومات المهمة، فإن المقيمات بالقرب من الغابة

(171) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.79.

(172)Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.137.

(173)Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.84.

(174)Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, pp.121, 122.

وعلى أطرافها في مناطق ماثيرا Mathira وتيتو Tetu كن أكثر مهارة في توفير الغذاء والمأوى للمقاتلين عبر سلسلة من التلال الضيقة المؤدية إلى نيانداروا وجبل كينيا(١٧٥).

كانت هناك قيادات نسائية مهمتها تنظيم مجموعة من النساء الأخريات لإرسال المواد الغذائية للمقاتلين، إلى جانب تجنيد أكبر عدد ممكن من النساء والفتيات الصغيرات، بهدف تقديم الدعم اللوجيستي اللازم للمقاتلين، وتلك مهمة لم تكن سهلة على الإطلاق، إذ كان يتعين التأكد من صدق النساء والفتيات اللاتي يرغبن في الانضمام للحركة، وأخذ القسم عليهن ومراقبة تحركاتهن؛ لئلا تتسبب خيانة إحداهن في تعرض مصير الحركة بأكملها للفشل. ومن أشهر هذه القيادات النسائية سيدة تدعى نجوكي وانجورو Njoki Wanjororo(١٧٦). ومنهم أيضًا سيدة تدعى سيندا ريري Cinda Reri ابنة مقاطعة نييري Nyeri، وهي إحدى نساء قبيلة الكيكويو، وكان تحت قيادتها ٢٠٠ امرأة خصصتهن لواجبات شملت نقل الأمتعة، وجلب الحطب والمياه، وإصلاح الملابس، وتوصيل الرسائل إلى الغابة، وفي بعض الأحيان عندما يصبح الوضع يائسًا، كانت ترسلهن أيضًا لجمع بعض الاحتياطيات من الطعام(١٧٧).

غير أن دور المرأة الكينية لم يقف عند حد تقديم الدعم اللوجيستي، فقد انضم عدد لا بأس به من النساء للجناح العسكري لحركة ماو ماو، وأدوا القسم على القتال ضد المستعمر بكل شجاعة، وجرى تجنيدهن تمامًا كالرجال(١٧٨). فقد تغير الوضع منذ اجتماع مواتي Mwathe الذي عقده الثوار في غابة أبيردار Aberdare في أغسطس عام ١٩٥٣، إذ تقرر

(175) Ibid, p.137.

(176) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, pp.125-127.

(177) Ibid, p.197.

(178) Ibid, pp.81,82.

أن يتم تكليف النساء للعمل في صفوف المحاربين على أساس كفاءتهن القتالية وأصبحن يقاتلن بجوار الرجال منذ ذلك الحين(١٧٩).

فر الكثيرون من النساء إلى الغابة للاشتراك في القتال بعد أن ضاقت عليهن الحياة في منازلهن وأصبحت لا تطاق، نتيجة للانتهاكات والمضايقات التي تعرضن لها على أيدي قوات الحرس الشرطية، حيث كانت هذه القوات تضرب النساء، فاختاروا الذهاب إلى الغابة(١٨٠).

كما كان عدد النساء المنضمات لماو ماو يتزايد باستمرار لأسباب أخرى، من ذلك أن النساء اللاتي فقدن أزواجهن أو أفرادًا من أسرهن المناضلين في ماو ماو مع بداية الحركة، تحركن نحو الغابة بمرارة وكرهٍ شديد تجاه الإدارة الاستعمارية(١٨١).

وبأي حال من الأحوال ولأية أسباب، كانت النساء قد ذهبن إلى الغابة، وكان عليهن أن يتعلمن بعض الحروب الأساسية، والأهم من ذلك كيف يتكيفون مع الحياة هناك، فقد تعلم المجندون الجدد، سواء كانوا رجالًا أم نساء، الحرب الأساسية، خاصة كيفية التعامل مع الأسلحة وتنظيفها، وكيفية التمويه، وفن إخفاء ومحو الأدلة على وجودهم(١٨٢).

ومن أشهر المقاتلات الكينيات اللاتي كتبن أسمائهن في سجل النضال المشرف ضد المستعمر، السيدة نجوكي وايشيري Njoki Waicere من مقاطعة مورانجا Muranga التي شاركت في القتال، وقامت بمساعدة خمس شابات بخداع عدد من أفراد قوة الحرس في معسكر

(179) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.82, Presley, Cora Ann: Op.cit, pp. 503-504.

(180) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.86.

(181) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.140.

(182) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, pp. 86, 87.

أوهورو Uhuru في واختطاف أسلحتهم، وبالتالي تم إطلاق سراح ما يقرب من ألفي مقاتل كانوا محتجزين. كما ساعدت نساء المورانجا بعض مقاتلي ماو ماو الذين وقعوا في الأسر على الفرار، إذ قمن بتدمير معسكر ماثيويا Mathioya فنجح المقاتلون المحتجزون في الهرب، كما قام أولئك النسوة بتدمير جسر لمنع القوات الاستعمارية من عبور النهر(١٨٣).

ومن أبرز المقاتلات الكينيات أيضًا، كل من موثوني Muthoni، وسيندا ريري. فقد التحقت موثوني بصفوف المقاتلين في الغابة في عام ١٩٥٣ وكان عمرها ٢٢ سنة، وبقيت هنالك في نضالها حتى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣، وهي تروي قصة كفاحها وتؤكد أنها أثناء إقامتها بالغابة لم تكن تفكر في نفسها كامرأة، ولم يكن هناك صراع بين ما يجب أن تقوم به وما يجب أن يقوم به المحاربون الرجال، ولكنها عملت كمقاتل(١٨٤).

أما سيندا ريري فقد التحقت بصفوف المقاتلين في الغابة في عام ١٩٥٣ أيضًا(١٨٥)، وأبلت بلاء حسنًا وشاركت ضد قوات المستعمر في معركة نهر روي رويرو الكبرى The Battle of The Rui Ruiru River. ويؤكد مشاركة هاتين السيدتين في الأعمال القتالية إلى وجود النساء في القوة القتالية الفعلية، وأن المرأة الكينية لم تكن تؤد أدوارًا مساعدة فقط(١٨٦).

ومن أبرز المناضلات الكينيات أيضًا نياغوثي ثيوري Nyaguthii Theuri، وشهرتها مواجو Mwago، التي ذهبت إلى الغابة في ١٧ مارس عام ١٩٥٣ للانضمام إلى إحدى فصائل كيماثي Kimathi، وتذكر مواجو أنها أصبحت واحدة من أقوى المقاتلين في

(183) Ibid, pp.85,86.

(184) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.196, Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.86.

(185) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.197.

(186) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.86, Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.196.

ماو ماو؛ نتيجة شعورها مثل الكثيرين من الكينيين بالمرارة لفقدان الأرض والفقر اللاحق. كما تعزو مواجو مشاركتها القوية في الحركة لسلسلة الاجتماعات السياسية التي حضرتها، وللقسم الذي أقسمته للانضمام إلى ماو ماو. وكان هذا نقطة تحول لها في قرار الانضمام إلى المقاتلين. كما رأت أنه لابد من استرداد الأرض؛ لأنها ملك للكينيين حتى لو تطلب الأمر سفك الدم. ورأت أن المسيحية على النحو الذي نشره المستعمرون لم تنصف الشعب الكيني صاحب الحق، بل شعر الكينيون بالإحباط لأن القساوسة والمنصرون لم يلتزموا بما بشروا به، ولم يمارسوه على أرض الواقع. وعندما عادت مواجو إلى المنزل، أحرقت كتابها المقدس وكل ما ذكرها بمسيحيتها، وأعلنت رفضها للثقافة الغريبة التي اتخذت من المسيحية ستارًا لها[١٨٧].

هنا أدركت الحكومة الاستعمارية أن أدوار النساء في ثورة ماو ماو لم تكن مجرد دعم لوجيستي، بل إن بعضهن كن في الواقع مقاتلات في جبل كينيا وغابات نيانداروا[١٨٨]. وعلقت بعض التقارير الاستعمارية على دور المرأة الكينية أو "الجناح السلبي" في ثورة ماو ماو على النحو التالي: "كان الدور الذي لعبته النساء لمساعدة (الإرهابيين) كبيراً ..... فقد حملن الطعام (للعصابات!!) في الغابات وضبط البعض يرتدين ملابس عسكرية، ويمكن وصف النساء الكينيات بأنهن "عيون وآذان ماو ماو"[١٨٩].

وفي بيان صحافي للحكومة نقلته الجريدة الكينية الأكثر قراءة وانتشارًا في ذلك الوقت East African Standard شجبت المشاركة الفعالة للمرأة في ماو ماو، وكان نص البيان:

---

(187) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, pp.123, 124.

(188) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.82, Presley, Cora Ann: The Mau Mau Rebellion, Kikuyu Women, and Social Change, Canadian Journal of African Studies, Vol. 22, No. 3, Special Issue: Current Research on African Women (1988), pp. 503-504.

(189) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.82, Presley, Cora Ann: Op.cit, pp. 503-504.

"قامت عصابة من نساء ماو ماو (الإرهابيات!) للمرة الأولى بغارة ليلية في موريـاني Muriani وقتلوا ثلاثة رجال وخمسة أطفال وامرأة... عرفنا لبعض الوقت أن هناك نساء إرهابيات بنفس القدر من السوء لدى الرجال الذين يعملون مع بعض العصابات"(١٩٠).

أشارت التقارير البريطانية أيضًا إلى مشاركة المرأة الكينية في الغارات التي شنها المحاربون على المعسكرات والمستوطنات البريطانية ليلاً(١٩١).

نتيجة لتلك الأدوار المهمة التي قامت بها المرأة في ثورة ماو ماو لم يسلم النساء من عقاب السلطات الاستعمارية التي لاحظت قوة تأثير المرأة في الثورة، فألقت القبض على بعضهن وتم الزج بهن في السجن(١٩٢)، إذ أصدرت السلطات البريطانية أمرًا يقضي بسجن ما مجموعه ١٣٦,٥٧٩ امرأة كينية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٨، منهن ٣٢٠٢٨ امرأة بزعم مخالفتهن للوائح والقوانين تلك اللوائح التي كانت تقضي بعدم الانضمام للثوار أو تقديم الدعم لهم(١٩٣). وهو الدور الذي أدركت المرأة الكينية أنه ليس خرقًا للوائح والقوانين وإنما هو واجب وطني وقومي.

وهكذا أثار النشاط الملحوظ للمرأة الكينية في النضال الوطني الحكومة الاستعمارية، فما كان منها إلا أن ألقت القبض على الكثير من النساء واحتجزتهن، واستجوبت أعدادًا كثيرة منهن(١٩٤). وعندما انتهت حالة الطوارئ رسميًا في عام ١٩٥٦ كان بالسجون ٣,١٠٣ امرأة

(190) Gachihi, Margaret Wangui: Op.cit, p.193, Alam, S. M Shamsul: Op.cit, pp.81,82, Hunt, Nancy Rose: Placing African Women's History, p.363.

(191) Alam, S. M Shamsul: Op.cit, p.83.

(192) Ibid, p.80.

انظر احصائية بعدد السجينات الكينيات خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨، بالملاحق.

(193) Presley, Cora Ann: Op.cit, p. 504.

(194) Hunt, Nancy Rose: Placing African Women's History, p.363.

من أصل ٢٧,٨٤١ من معتقلي قبيلة الكيكويو وحدها. ولم تفرج السلطات الاستعمارية إلا عن ١٧١٤ امرأة من أصل ١٣,٢٦٥ امرأة تم اعتقالهن عام ١٩٥٥.

قبل إعلان حالة الطوارئ في مطلع الخمسينيات على أثر قيام ثورة ماو ماو كانت الجرائم النسائية قليلة العدد، الأمر الذي لم يستدع بناء مرافق معينة في السجون تسمح باحتجاز النساء، ولكن عندما أصبحت مشاركة المرأة في الأحداث الثورية مؤثرة جدًا؛ رأت الحكومة الاستعمارية ضرورة استحداث سجون خاصة بالنساء؛ لذلك تم توسيع سجن كاميتي Kamiti لاستيعاب الزيادة في السجينات والمحتجزات. كما تم بناء معسكر اعتقال نهر آثي Athii River في عام ١٩٥٣ لاحتجاز منتهكي قانون الطوارئ، وكان عبارة عن عشرة تجمعات ضمت ١٤٢٩ محتجزًا، وقد خصص أحد هذه المجمعات لاحتجاز ٢٧ امرأة انتهكن لوائح الطوارئ، وكان نسبة كبيرة من أولئك النساء يدخلن السجن للمرة الأولى، وتراوحت الأحكام بين السجن لفترة قصيرة مدتها شهر أو شهرين إلى الحكم بالسجن حتى انقضاء حالة الطوارئ[١٩٥].

ولم تقف معاناة المرأة الكينية عند حد احتجازها داخل السجون، فقد تعرضت السجينات في سجن كاميتي للإرهاب والعقاب البدني والعمل الإجباري، ولم تكن أحوال النساء داخل المعتقلات أقل سوءًا من أحوال الرجال. وفي الوقت نفسه سعت الإدارة الاستعمارية من خلال سياسة أطلقت عليها "إعادة التأهيل" حمل النساء على التخلي عن ثورة ماو ماو، وتم تدريبهن على أعمال الزراعة، والعناية بالصحة العامة، والنظافة الشخصية، وغيرها، كما أسند إليهن أعمالاً خفيفة مثل جمع الخضروات والفاكهة في مقابل التخلي عن ماو ماو، وكمكافأة على تعاونهن مع برنامج إعادة التأهيل. أما النساء اللاتي عاندن ورفضن الانصياع لتلك

(195) Presley, Cora Ann: Op.cit, p. 512.

السياسة فكان مصيرهن التعذيب وفرض عليهن العمل الإجباري في تعبيد الطرق، واستخراج الأحجار من المحاجر، وتكسيرها. وقد أفاد تقرير قائد سجن كاميتي في عام ١٩٥٥ بأن سجناء كاميتي قاموا باستخرج ١٩٩,٠٠٠ قدم من الحجارة، وبعد استخراج الأحجار وتكسيرها، قامت السجينات بنقلها على رؤوسهن. كما استغلت السجينات أيضًا في أعمال الزراعة ففي عام ١٩٥٤ عملت السجينات في مزرعة السجن التي بلغت مساحتها ٣٥ فدان، وكانت حصيلة عمل هؤلاء النسوة ما مجموعه ١٩٧,٣٠٥ رطلاً من الخضروات التي بلغت قيمتها ١,٩٧٣ جنيه إسترليني.

تسببت معاملة السجينات في إثارة الرأي العام في كل من كينيا وإنجلترا في عام ١٩٥٦. وكشفت إيلين فليتشر Eileen Fletcher، وهي عضو سابق في طاقم سجن كاميتي، عن سوء الأوضاع وسوء المعاملة من قبل المسئولين في كاميتي في شهادتها أمام أعضاء مجلس العموم في لندن وفي تصريحات ومقابلات مع الصحافة البريطانية. وذكرت أن الفتيات القاصرات اعتُقلن بطريقة غير مشروعة[١٩٦].

وبهذا أثبتت مشاركة المرأة في تمرد ماو ماو أن الوعي السياسي للمرأة قد نضج وتوسع، وفي هذه المرة كان هدفهم أكبر وهو طرد المستعمر.

(196) Ibid, pp.513, 515.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكننا إبراز أهمها فيما يلي:

ثبت من خلال الدراسة أن الدعاية الاستعمارية الموجهة بالحديث عن رفاهية النساء والأطفال في كينيا خاصة والمستعمرات الأفريقية عامة ما هو إلا حديث مستهلك، أملته اعتبارات عدة، منها محاولة الإدارة الاستعمارية إزاحة ستار الحرج عن وجهها أمام الرأي العام البريطاني والجمعيات الإنسانية والإرساليات التنصيرية التي مارست ضغطوطًا كبيرة بانتقادها للأحوال الاجتماعية السيئة التي عانت منها المرأة الكينية في العهد الاستعماري، فرأت الإدارة الاستعمارية أنه من واقع مسئوليتها الإنسانية في مستعمراتها أن تتدخل للارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي وبمستوى رفاهية المرأة الكينية بوجهٍ عام.

لكن سياسة النهب وسلب الوطنيين ممتلكاتهم لصالح المستوطنين البيض، تلك السياسة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، جعلت المرأة الكينية لا تثق فيما يقدمه المستعمر من تعليم أو صحة، فضلاً عما آلت إليه أوضاع النساء نتيجة تلك السياسة فغالبية الكينيات أصبحن في العهد الاستعماري يعملن في شتى ميادين العمل رغمًا عنهن؛ ولذا فلم يكن لديها متسعًا من الوقت للتعليم أو الاستفادة من مخططات الرفاهية المزعومة.

أكدت الدراسة أيضًا أن مجمل السياسات الاستعمارية بدءًا من سياستها تجاه الأرض، ومرورًا بسياسة العمل الإلزامي الذي لم تسلم منه النساء، فضلاً عما فرضته الإدارة الاستعمارية من ضرائب مجحفة بحق الوطنيين رجالاً ونساءً، ومحاولات حظر ختان الإناث، وانتقاد عادات الزواج وتقاليده، وكذا السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة، كل هذه السياسات أدت إلى بروز موقف ثوري للمرأة الكينية مضاد لتلك السياسات خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية تبين من خلال الدراسة رفض المرأة الكينية لسياسة انتزاع الأرض من أصحابها؛ نتيجة ما ترتب عليها من تشريد للأسر التي أصبحت تعمل بأجر في أراضٍ كانت تمتلكها حتى عهدٍ قريب.

وأثبتت الدراسة أنه حينما لم يف الذكور بالعدد المطلوب من العمالة؛ لتزايد الطلب عليها من قبل أصحاب المزارع من المستوطنين البيض؛ لجأت الإدارة الاستعمارية إلى إجبار النساء والأطفال على العمل، وحتى تضمن نجاح مخططها هذا، عضدت ذلك الإجراء بفرض مزيد من الضرائب على النساء كي تضطر للخروج للعمل لسداد ما فرض عليهن من ضرائب.

وعلى ذلك، فسرت الدراسة أسباب دعم النساء لثورة هاري ثوكو عام ١٩٢١، لأنه طالب السلطات الاستعمارية بإلغاء العمل الإلزامي للنساء، ثم أصبح هناك موقف أكثر تأثيرًا للنساء حينما رفضت العمل في مخططات الحفاظ على التربة، وانتهى بها الأمر للقيام بثورة ضد تلك السياسات عام ١٩٤٨.

كما تبين أيضًا رفض الكينيات لسياسة استحداث ضرائب جديدة منذ عام ١٩١٣ حينما وجهت إحدى النساء أبناء قبيلتها من الجيريامًا نحو رفض دفع الضرائب للمسئول الاستعماري بالمنطقة. كما نظمت النساء حركة جماعية في عام ١٩٣٧ أعلنت من خلالها رفض ضريبة الكوخ.

أما بخصوص السياسات ذات الطابع الاجتماعي مثل سعي الإدارة الاستعمارية لفرض حظر على ختان الإناث، أو التدخل في بعض عادات الزواج وتقاليده المحلية، فقد تبين أن الإدارة الاستعمارية انساقت وراء ضغط الإرساليات التنصيرية في بادئ الأمر، ثم تحركت بقوة حينما ظنت أن تلك العادات تؤثر سلبًا على الناحية الديموغرافية، ولم يكن

يحركها دوافع إنسانية وحضارية، بدليل أنها أقرت الختان في سن مبكرة في بعض المناطق مثل مقاطعة ميرو لتلافي حالات الإجهاض المتكررة، بينما فرضت حظرًا تامًا على الختان في نيروبي نفسها.

وبرهنت الدراسة على أن المرأة الكينية تنبهت لمغزى تلك السياسات، وأن هدفها الأساس هو ضرب استقرار الأسرة الكينية والتدخل في الشئون الداخلية للقبائل، لذا عارضت تدخل المستعمر في تلك العادات، وأعلنت في أكثر من مناسبة رفضها لذلك، بل وأجريت عملية الختان بكثرة في تحدٍ واضح للإدارة الاستعمارية، وحينما حوصر القائمون بعملية الختان، قررت الفتيات أن تقوم بختان نفسها بنفسها.

وحينما أصرت الإرساليات التنصيرية على ضرورة اتباع تعليماتها والتخلي عن تلك العادات، قرر الكينيون رجالاً ونساء مغادرة تلك الإرساليات ومقاطعة مراكزها التعليمية والصحية، بل وأدى هذا لتأسيس عدد من المدارس الوطنية التي لا تخضع لتأثير تلك الإرساليات.

أكدت الدراسة أيضًا أن المستعمر تدخل في عادات الزواج وتقاليده المحلية بهدف إيهام الكينيات بحرص الإدارة الاستعمارية على الارتقاء بأحوالهن الاجتماعية، وتخليصهن من تسلط الرجال عليهن، وإنهاء نظرة الرجل للمرأة باعتبارها سلعة تقدم لمن يدفع ثمنًا (مهرًا) أغلى، والهدف من ذلك كله هو صرف الوطنيين عن مساوئ الإدارة الاستعمارية، وإحداث خلل في النسيج الاجتماعي.

وقد جاءت التقارير الوثائقية المتعلقة بإكراه الفتيات على الزواج مضللة إلى حد بعيد، وتجانب الواقع، نتيجة الجهل أحيانًا بطبيعة الطقوس والعادات القبلية المتبعة في حفلات الزواج عند الكينيين، يؤكد هذا تقارير حكام المستعمرات بأنه نادرًا ما يتم إرغام فتاة على

الزواج. وكانت تلك الدعاية أيضًا نتيجة رغبة الإرساليات في فرض مزيد من الوصاية على الكينيين.

أما السياسة التعليمية والصحية فقد أعرضت المرأة الكينية عنها، نتيجة إطلاق الإدارة الاستعمارية يد الإرساليات فيها، فضلاً عن عدم توافر الدعم المادي اللازم لمجتمع تم إفقاره نتيجة للسياسات الاستعمارية، فضلاً عن اصطدام هذا التعليم الاستعماري بالعادات والتقاليد المحلية.

وختامًا ثبت من خلال الدراسة أن السياسات سالفة الذكر كانت محصلتها النهائية المشاركة الفاعلة للنساء في ثورة ماو ماو، وأن هذه المشاركة لم تكن مجرد تقديم الدعم اللوجيستي للثوار، بل انضمت بعض النساء للجناح العسكري في الغابة، وبرزت قيادات نسائية أبلت بلاءً حسنًا في الأعمال القتالية.

الملاحق

أولاً- الخرائط

(١)- خريطة جمهورية كينيا وجيرانها[١٩٧].

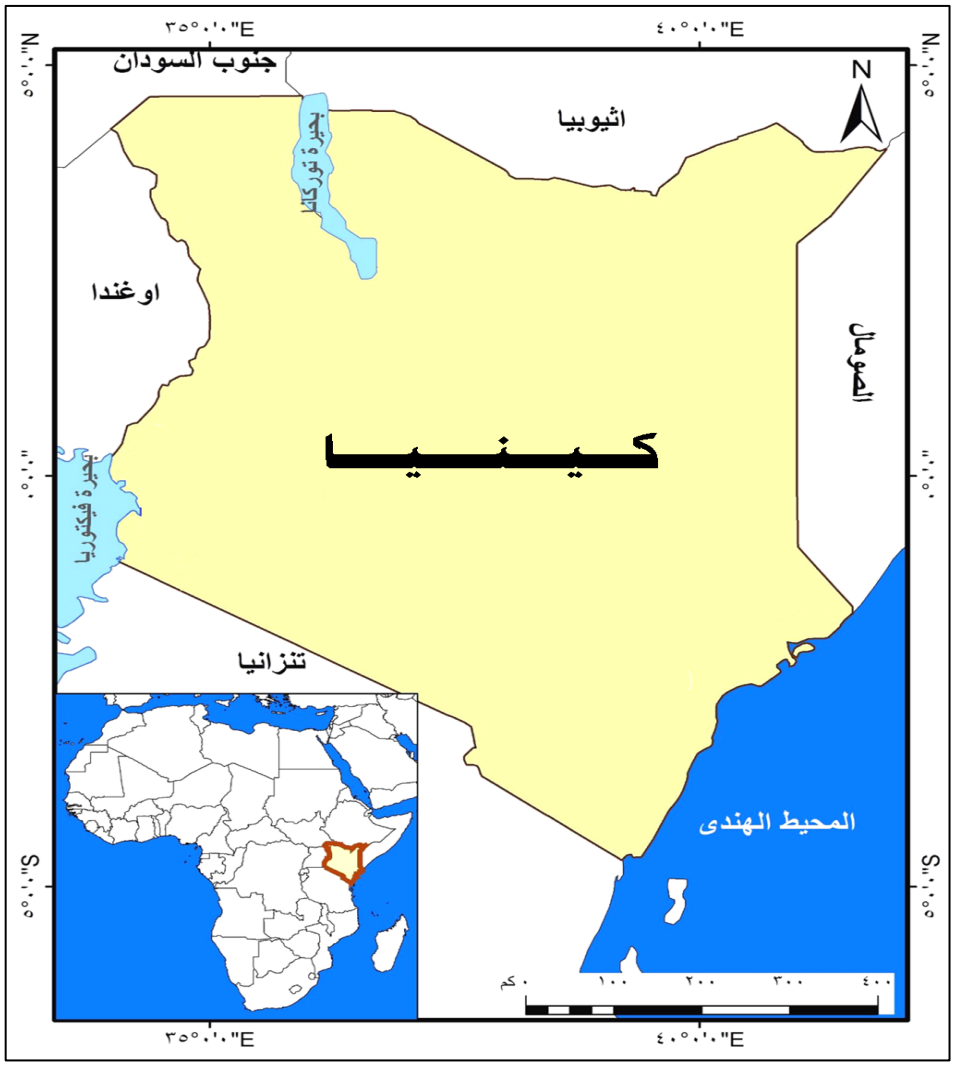

(197) بتصرف عن: http://www.diva-gis.org/gdata

(٢)- خريطة المقاطعات الكينية[١٩٨]

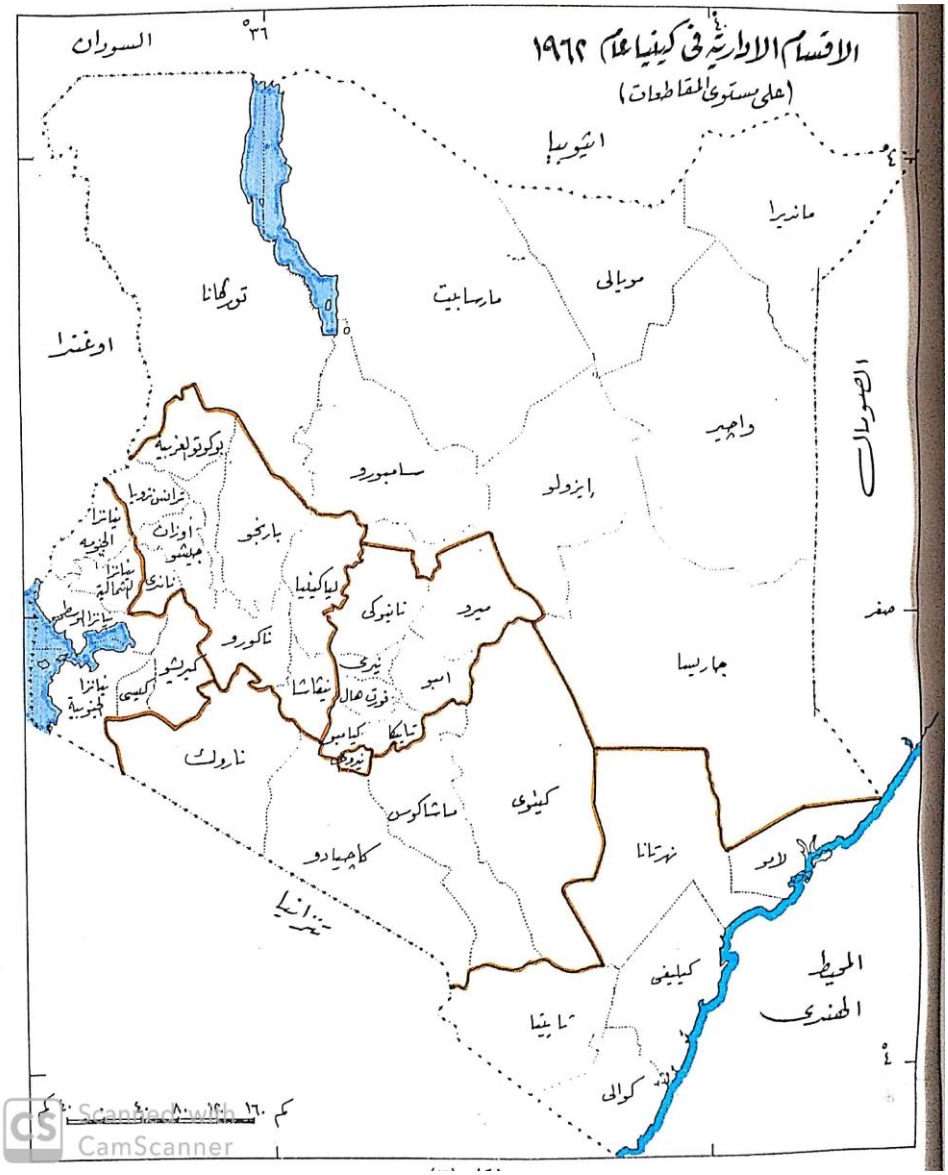

Scanned with CamScanner

[١٩٨] رباب محمود: مرجع سابق، ص٩.

(٣)- خريطة القبائل الكينية[١٩٩]

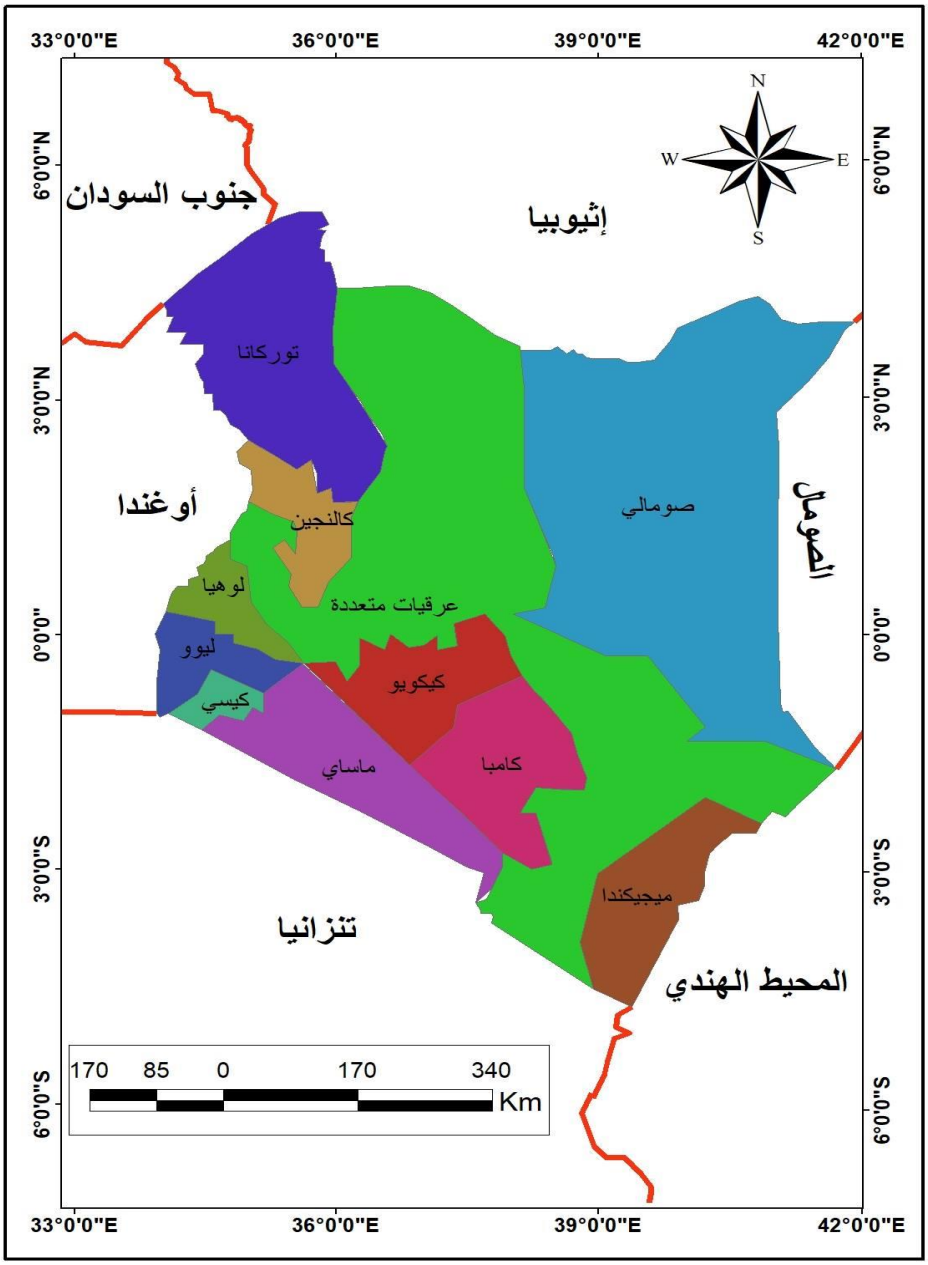

(199) من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS Version 10.3

ثانيًا- الجداول والأشكال

(١) - جدول بأعداد الوافدين إلى كينيا من المستوطنين البيض للفترة ما بين ١٩٠٣، و ١٩٥٦[٢٠٠]

المستوطنون البيض الوافدون إلى كينيا في الفترة من ١٩٠٣ إلى ١٩٥٦	
السنة	عدد الوافدين
١٩٠٣	٥٩٦
١٩٠٥	٩٥٩
١٩١١	٣١٧٥
١٩١٤	٥٤٣٨
١٩١٩	٩٠٠٠
١٩٢١	٩٦٥١
١٩٣١	١٦٨١٨
١٩٣٩	١٧٥٠٠
١٩٤٨	٢٩٦٥٠
١٩٥٦	٥٧٧٠٠

[200] إبراهيم الأسيوطي: كينيا الثائرة، موسوعة كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص٣١.

(٢)- نموذج تسجيل الزواج الذي اقترحته الإدارة الاستعمارية[٢٠١]

اسم المقاطعة: .....

الجهة: .....

تاريخ الزواج	اسم الزوج	الرئيس التابع له	اسم الزوجة	الأب أو الوصي	الرئيس التابعة له	أسماء الشهود	مدة الزواج	المدفوعات المقدمة	الرصيد المستحق وتاريخ الاستحقاق	ملاحظات
						١- ٢- ٣-				

.....

توقيع موظف التسجيل أو الموظف المخت

التوقيع ببصمة الإبهام للزوج	التوقيع ببصمة الإبهام للزوجة

(201) CO 879/139: Registration of Native Pagan Marriages, Enclosure in No. 11, Standard Resolution No. 4, 1936, p. 26.

(٣)- جدول بعدد النساء الكينيات السجينات ١٩٥٢-١٩٥٨[٢٠٢]

إحصائية بالسجينات في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨				
العام	عدد النساء المحتجزات	عدد المحكوم عليهن	عدد النساء معتادي الإجرام	نساء دخلن السجن للمرة الأولى
١٩٥٢	٣٤٧	ـــــ	ـــــ	ـــــ
١٩٥٣	٤٤١٥	٣١٣٢	٥٥	٣٠٧٧
١٩٥٤	٩٦٠٩	٨٤٩٤	٢٩٠	٣٢٠٤
١٩٥٥	١٣٢٦٥	١١٤٦٧	١٥٠٦	٩٩٦١
١٩٥٦	٨٩٠٠	٧٩٠٦	١٦٢٧	٦٢٧٩
١٩٥٧	٨٨٥٤	٧٤٧٢	٢٠٦٨	٥٤٠٤
١٩٥٨	٧٢٩٥	٥٩٧٦	١٨٧٣	٤١٠٣
المجموع	٥٢٦٨٥	٤٤٤٤٧	٧٤١٩	٣٢٠٢٨
الإجمالي	١٣٦,٥٧٩			

[٢٠٢] أعدت هذه الإحصائية بتصرف اعتمادًا على:

Presley, Cora Ann: Op.cit, p. 511.

(٤)- صورة ترجع لعام ١٩٣٠ توضح اضطلاع النساء الكينيات باالنشاط الزراعي[٢٠٣]

(203) Case, Earl. C: The Pastoral and Agricultural Industries of Kenya Colony and Protectorate, Economic Geography, Vol. 6, No. 3, (Jul., 1930), p.246.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

- FCO 141/6440: Message from the Chief Secretary, To the Government of the Protectorate of Uganda , 22nd April, 1926.
- FCO 141/6440: Harry Thuku, by G.V Maxwell (Chief Native Commissioner, Nairobi), To the Commissioner of Northern Frontier Province of Meru, 23rd August, 1926.
- FCO 141/6440: Harry Thuku, by Arthur Champion, District Commissioner's Nyeri, 8th February, 1927.
- CO 533/395/6: Message from A.C.C Parkinson (Colonial office, Downing Street, London), To Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), , 2nd January, 1930.
- CO 533/395/6: Senior Commissioners Meeting, 4th March, 1930.
- CO 533/395/6: Message from Johnstone Kenyatta (The General Secretary of The Kikuyu Central Association, Nairobi, Kenya), To Lord Passfield (The Secretary of State for the Dominions and Colonies, London), 15th April, 1930.
- CO 533/418/2: Memorandum Re "Female Circumcision", From Chairman (Secretary of Church of Scotland Mission, Kikuyu, Kenya Colony), To (The Secretary of State for the Colonies, London), 1st December 1931, Appendix.3: The kikuyu Central Association.
- CO 533/446/2: Notes Upon Certain of the Points Raised in the Kikuyu Petition, by Governor's Deputy (Government house, Nairobi, Kenya), 24 June, 1934.
- CO 533/446/2: Representations of the Kenya Africans to the Central Legislature, from Governor's Deputy (Government house,

Nairobi, Kenya), to Mr. Philip Cunliffe Lister (Secretary of State for the Colonies, Downing street), 24 June, 1934.

- CO 533/446/2: Kenya Confidential Governor, by Mr. Philip Cunliffe Lister (Secretary of State for the Colonies, Downing street), 10 September, 1934.
- CO 879/139 (Correspondence Relating to the Welfare of Women in Tropical Africa 1935-1937): Happiness or Slavery ? Extract from " East Africa " Dated 14 November 1935: The Status of African Women.
- CO 533/466/2: Re. Kenya Land Commission's Recommendations, Kenya, Nairobi, 29th April, 1936.
- CO 879/139: Marriages in Kenya Reluctant Girls Paid for in Goats, from W.E. Owen (Archdeacon of Kavirondo), to the Editor of the Manchester Guardian, Kenya 16th June 1936.
- CO 885/67: Certain Aspects of the Welfare of Women and Children in the Colonies, by: Mary G. Blacklock, 19 June, 1936.
- CO 879/139: Despatch from W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies) to the Officer Administering the Government of Kenya, Uganda, Nyasaland, Tanganyika, Northern Rhodesia, Nigeria, Gold Coast, Sierra Leone, Gambia, Downing street, 17th August 1936.
- CO 879/139: Despatch from Charles Dunas (Government house, Northern Rhodesia) to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), 16th September 1936.
- CO 879/139: Despatch from W.T. Southorn (the Governor of Gambia), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Bathurst, Gambia6th November 1936.
- CO 879/139: Despatch from P. E. Mitchell (the Governor of Uganda), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Uganda 3rd December 1936.

- CO 879/139: Despatch from Henry Moore (the Governor of Sierra Leone), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), Sierra Leone 5th December 1936.
- CO 879/139: Despatch from Harold B. Kittermaster (the Governor of Nyasaland), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Zomba, Nyasaland 17th December 1936.
- CO 879/139: Despatch from Arnold Hodson (the Governor of the Gold Coast), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Accra 20th December 1936.
- CO 879/139: Despatch from A. De V. Wade (the officer administering the government of Kenya), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Nairobi, Kenya 31st December 1936.
- CO 879/139: Registration of Native Pagan Marriages, Enclosure in No. 11, Standard Resolution No. 4, 1936.
- CO 879/139: Despatch from Harold MacMichael (the Governor of Tanganyika Territory), to W. Ormsby Gore (the Secretary of State for the Colonies), government house, Dar-es-salaam, 16th February, 1937.
- CO 879/139: Despatch from B.H Bourdillon (the Governor of Nigeria), to W. Ormsby Gore (The Secretary of State for the Colonies), government house, Nigeria, 27th February, 1937.
- CO 879/146: Advisory Committee on Education in the Colonies, Report of A Sub-Committee on the Education and Welfare of Women and Girls in Africa, Colonial Office, February, 1943.
- CO 879/155: Colonial Office Summer Conference on African Administration, Fourth Session, at Queens' College, Cambridge, 20th August-1st September, 1951.
- WO 287/137: Kenya Military Report, 1939.

ثانيًا-المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم الأسيوطي: كينيا الثائرة، موسوعة كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٠.
- جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩.
- راشد البراوي: ماو ماو ثورة الأحرار في كينيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٣.
- عبد الرازق مطلق الفهد: حركات التحرير الوطنية الأفريقية منذ بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٨٥.
- عبد العزيز كامل: قضية كينيا، المكتبة الثقافية، دار العلم، القاهرة، ١٩٦١.
- عبد الغني عبد الله: مستقبل أفريقيا السياسي، مؤسسة الطباعة الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٦١.
- كلود فوتييه: أفريقيا للأفريقيين، ترجمة أحمد كمال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.
- نبيل بدر: جومو كينياتا (مذاهب وشخصيات)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١.

ثالثًا-المراجع الأجنبية:

- Alam, S. M Shamsul: Rethinking Mau Mau in Colonial Kenya, Palgrave Macmillan, New York, 2007.
- Berman, Bruce & John Lonsdale: Unhappy Valley: Conflict in Kenya and Africa, Book Two: Violence and Ethnicity, London, 1992.

- Brantley, Cynthia: The Giriama and Colonial Resistance in Kenya 1800-1920, University of California press, United States of America, 1981.
- Buell, Raymond Leslie: The Native Problem in Africa, Macmillan Company, New York, 1928.
- Kenyatta, Jomo: Facing Mount Kenya: the Tribal Life of the Gikuyu, Mercury Books, London, 1938.
- Luongo, Katherine: Witchcraft and Colonial Rule in Kenya 1900-1955, Cambridge University Press, USA, 2011.
- Ngũgĩ wa Thiong'o: Wrestling with the Devil: A Prison Memoir, The New Press, United States of America, 2018.
- Robert Strayer& Jocelyn Murray: "The CMS and Female Circumcision", in Robert Strayer (ed.), The Making of Missionary Communities in East Africa, Heinemann Educational Books, 1978.
- Ross, W. McGregor: Kenya from Within: A Short Political History, Center of West African Studies, University of Birmingham, London, 1968.
- Shadle, Brett. L: "Girl Cases": Marriage and Colonialism in Gusiiland, Kenya 1890-1970, Heinemann, Portsmouth, USA, 2006.
- Thomas, Lynn M: Imperial Concerns and Women's Affairs: State Efforts to Regulate Clitoridectomy and Eradicate Abortion in Meru, Kenya, c. 1910-1950, The Journal of African History, Vol. 39, No. 1, 1998.
- Thomas, Lynn M: Ngaitana (I will Circumcise my Self)': Lessons from Colonial Campaigns to Ban Excision in Meru, Kenya", in Bettina Shell-Duncan, Ylva Hernlund (eds), Female "Circumcision" in Africa. Lynne Rienner, 2000.
- Thomas, Lynn M: Politics of the Womb: Women, Reproduction, and the State in Kenya, The Regents of the University of California, USA, 2003.

- Vidrovitch, Catherine Coquery: African Women: A Modern History, Translated by: Raps, Beth Gillian, Westview Press, USA, 1997.
- Von Bülow, Dorthe & Sorensen, Anne: " Gender and Contract Farming: Growing Tea in Kenya", In: Turshen, Meredeth (Editor): African Women: A Political Economy, Palgrave, MacMillan, USA, 2010.

رابعًا–الدوريات العربية:

- رغيد هيثم منيب: جومو كينياتا حياته ودوره السياسي في كينيا ١٨٩٣–١٩٧٨، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٥، العدد٢، ٢٠١٩.
- هيفاء أحمد يونس: النظام السياسي الكيني، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٢٨، ٢٠٠٥.

خامسًا–الدوريات الأجنبية:

- Ambler, Charles H: The Renovation of Custom in Colonial Kenya: The 1932 Generation Succession Ceremonies in Embu, Journal of African History, Vol. 30, No.1, 1989.
- Carrier, Neil & Nyamweru, Celia: Reinventing Africa's National Heroes: the Case of Mekatilili, A Kenyan Popular Heroine, Vol.115, Issue.461, 2016.
- Case, Earl. C: The Pastoral and Agricultural Industries of Kenya Colony and Protectorate, Economic Geography, Vol. 6, No. 3, (Jul., 1930).
- Frederiksen, Bodil Folke: Jomo Kenyatta, Marie Bonaparte and Bronislaw Malinowski on Clitoridectomy and Female Sexuality, History Workshop Journal, No.65, (Spring, 2008).

- Gray, Leslie & Kevane, Michael: Diminished Access, Diverted Exclusion: Women and Land Tenure in Sub-Saharan Africa, African Studies Review, Vol. 42, No. 2 (Sep., 1999).
- Hunt, Nancy Rose: Placing African Women's History and Locating Gender, Social History, Vol. 14, No. 3 (Oct., 1989).
- Hunt. Nancy Rose: Introduction: Gendered Colonialisms in African History." Gender and History, Vol.8, No.3, 1996.
- Luongo, Katherine: The Clitoridectomy Controversy in Kenya: The "Woman's Affair" that Wasn't, Ufahamu, A Journal of African studies, Vol.28, No.(2-3), 2000.
- Mackenzie, Fiona: Political Economy of the Environment, Gender, and Resistance under Colonialism: Murang'a District, Kenya, 1910–1950, Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 25, No. 2, (1991).
- Mufaka, Kenneth: Scottish Missionaries and the Circumcision Controversy in Kenya, 1900–1960, International Review of Scottish Studies, Vol. 28, 2003.
- Natsou1as, Theodore: The Politicization of the Ban on Female Circumcision and The Rise of the Independent School Movement in Kenya: the KCA, the Missions and the Government, 1929-1932, Journal of Asian and African Studies, Vol. 33,No. 2, 1998.
- Notley, W. K: Government Notice No. 179 Board of Education, The Official Gazette of the Colony and Protectorate of Kenya, Vol. XXIII, No. 771, Nairobi, May 18, 1921.
- Odim-Johnson. Cheryl & Margaret Strobel: Conceptualizing the History of Women in Africa, Asia, Latin America and the Caribbean, and the Middle East, Journal of Women's History, Vol.1, No.1, 1989.
- Okia, Opolot: The Northey Forced Labor Crisis, 1920-1921: A Symptomatic Reading, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 41, No. 2, (2008).

- Oluoch, Fred: Mad Woman who Rattled the British, Daily Nation, Thursday, June 6, 2013.
- Pedersen, Susan: National Bodies, Unspeakable Acts: the Sexual Politics of Colonial Policy Making, Journal of Modern History,Vol. 63,No. 4, 1991.
- Presley, Cora Ann: The Mau Mau Rebellion, Kikuyu Women, and Social Change, Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 22, No. 3, Special Issue: Current Research on African Women (1988).
- Sandgren. David: Twentieth Century Religious and Political Divisions Among the Kikuyu of Kenya, African Studies Review, Vol. 25, No.2, 1982.
- Shadle, Brett: The Politics and Histories of Sexual and Gender Based Violence, Journal of Women's History, Volume 26, Number 1, Spring 2014.
- The Official Gazette of the Colony and Protectorate of Kenya, Special Issue, Vol. LI, No.46, Nairobi, October 11, 1949.
- Wipper, Audrey: Kikuyu Women and the Harry Thuku Disturbances: Some Uniformities of Female Militancy, Journal of the International African Institute, Vol. 59, No. 3 (1989).

سادسًا–الرسائل العلمية العربية:

- رباب محمود عبد الحميد: جومو كينياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
- وفاء محمد عبد الظاهر: الإرساليات التبشيرية في كينيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

سابعًا-الرسائل العلمية الأجنبية:

- Gachihi, Margaret Wangui: The Role of Kikuyu Women in the Mau Mau, Master Thesis, University of Nairobi, 1986.
- Joceyln Murray: The Kikuyu Female Circumcision Controversy, with special Reference to the Church Missionary Society's Sphere of Influence, PhD Thesis, University of California, Los Angeles, 1974.
- Tuweiq, Susan Salem: Women as Doubly Opperessed under Colonization: A Study of Four Novels by Nugugi Wa Thiong'o, Master of Arts in English Literature and Criticism, Yarmouk University, 2011.

African Women in Nationalist Struggle: A Study of the Kenyan Woman's Stand on British Colonial Policies (1913-1956)

Abstract:

This paper aims to discuss an important issue of African society during the colonial era, which is the issue of women's contribution to countering the unjust colonial policies of the patriots. Consequently, the importance of this topic is due to the fact that it examines the history of African women, which still needs a lot of investigation and research, not only within the limits of the family and social role of women, but rather by searching for its political role and its effects in the national liberation movement, as women were an important faction in the African revolutions Against European colonialism. In this context, this research, entitled "African Women and the National Struggle, A study for the Kenyan woman's attitude towards British colonial policies 1913-1956".

We will discuss this topic through several elements: the attitude of the Kenyan woman towards the policies related to agricultural land, her attitude towards the policies of forced labor, then her attitude towards the tax policy, the attitude of Kenyan women on the British ban on female circumcision, and their attitude on the British intervention in marriage customs and local traditions, Likewise, her attitude towards educational and health policy, and finally we observe the role of Kenyan women in the Mao Mao revolution.

descriptors :Kenya- British Colonialism- African